هيئة تنظيم
مركز قطر للمال

مع مرور الأيام، شهد الفن الإسلامي تطوراً متقدماً
إلا أنه بقي مخلصاً لعناصره الأساسية الثلاثة
وهي الوحدة والاتزان والانتظام.

تلك هي حال التنظيم الذي يحتاج إلى المحافظة
على قيمه الأساسية ولكن أيضاً إلى التكيّف
مع الظروف المتغيّرة حوله.

تعمل هيئة التنظيم منذ العام **٢٠٠٥**
على إرساء نظام حيوي ومبتكر
يرتكز على أفضل الممارسات العالمية
وعلى بناء ثقة الأسواق في قطر.

حضرة صاحب السمو

الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني

أمير البلاد المفدى

سمو الشيخ

تميم بن حمد آل ثاني

ولي العهد الأمين

المحتويات

كلمة رئيس مجلس الإدارة ...٠٦

كلمة الرئيس التنفيذي ...١٠

الحوكمة ...١٨

مجلس الإدارة ...٢٤

الإدارة التنفيذية ...٣٢

مراجعة الأداء ...٣٨

الحسابات المدققة ...٥٧

المسرد ...٨٤

الملحقات ...٨٦

هيئة تنظيم مركز قطر للمال

إن مركز قطر للمال هو مركز للمال والأعمال أسسته الحكومة القطرية في العام **٢٠٠٥** لاستقطاب الشركات العالمية المتخصصة في الأعمال المصرفية والتأمين وغيرها من الخدمات المالية، بهدف تنمية وتطوير قطاع الخدمات المالية في قطر والمنطقة.

يوفر مركز قطر للمال الفرصة للشركات المحلية والعالمية بإنشاء مجموعة واسعة من أعمال الصيرفة وإدارة الأصول والتأمين بموجب نظام قانوني ورقابي مبني على أفضل الممارسات العالمية. وتشكّل هيئة تنظيم مركز قطر للمال الهيئة التنظيمية المستقلة لمركز قطر للمال، وقد تأسست بموجب القانون رقم (**٧**) لسنة **٢٠٠٥** بهدف التصريح للأفراد والشركات التي تزاول الخدمات المالية في مركز قطر للمال أو من خلاله وتنظيم هذه الشركات والأفراد.

وعملت هيئة التنظيم على إنشاء نظام رقابي مبني على المبادئ التي تتوافق مع القانون العام الشائع اعتماده، وتجمع في عملها ما بين الشفافية والاستباقية والمحاسبة.

يسرّ هيئة تنظيم مركز قطر للمال أن تقدم تقريرها السنوي لعام **٢٠١٢**م الذي يناقش أهم التطورات التي شهدها عام **٢٠١٢**م، والتي يعتبر من أهمها قيام حضرت صاحب السمو أمير البلاد المفدى "حفظة الله"بإصدار قانون رقم (**١٣**) لسنة **٢٠١٢** بإصدار قانون مصرف قطر المركزي وتنظيم المؤسسات المالية، الذي شكل خطوة مهمة أسست لمرونة أكبر في قطاعي الخدمات المالية والأعمال المصرفية. وسيضع القانون الجديد عند الانتهاء من تطبيقه كاملاً، أساساً صلباً يدعم النمو المستدام والعالي الجودة للاقتصاد القطري. وقد اشتمل القانون الجديد على عدد من المبادرات الهامة التي ستساعد في تحقيق الهدف المنشود من خلال معالجة مسائل محددة تتطلب تنظيماً جديداً ومشدداً داخل الدولة، ولا يقل عن ذلك أهمية أن القانون الجديد ينشئ أيضاً إطار عمل رسمي للتنسيق بين الجهات التنظيمية والرقابية من خلال إنشاء لجنة الاستقرار المالي ورقابة المخاطر المكوّنة من كبار المسئولين التنفيذيين في مصرف قطر المركزي، وهيئة قطر للأسواق المالية، وهيئة تنظيم مركز قطر للمال التي تعمل مع بعضها البعض لتحقيق الأهداف الواردة في القانون الجديد.

ويضع القانون الجديد برنامج عمل متقدم للقطاع التنظيمي في قطر وستؤدي كل من الجهات الرقابية الثلاث أي مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية وهيئة تنظيم مركز قطر للمال دوراً كبيراً يضمن التطبيق الكامل لأهداف القانون الجديد بصورة تتوافق مع أفضل الممارسات الدولية. وفي هذا الإطار، يضع القانون الجديد مسؤولية مضافة على الجهات التنظيمية تضمن التنسيق الكافي والتناغم والمواءمة بين المقاربات المعتمدة عند الإمكان، بهدف إرساء بيئة تنظيمية تتميز بالمتانة والشفافية.

وبالإضافة إلى إصدار القانون رقم (**١٣**)، فإن مجلس إدارة هيئة التنظيم قد شهد أيضاً عدداً مهماً من التطورات خلال عام **٢٠١٢**م، فبالإضافة إلى شرف تعييني في منصب الرئيس، فقد تم إعادة تعيين كل من السيد جان-فرانسوا لوبتي والسيد روبرت أو ساليفان، اللذين تمتد عضويتهما في المجلس منذ تأسيسه، ليستمرا في تقديم مساهمتهما القيّمة في تطوير وتوجيه هيئة التنظيم.

سعادة الشيخ عبد الله بن سعود آل ثاني - رئيس مجلس الإدارة

وفي هذا المجال يسرّني بصفتي الرئيس أن أرحب بالأعضاء الجدد في مجلس الإدارة وهم الدكتور جيفري كارمايكل، والسيد ناصر الشيبي، والسيد مايكل رايان، الذي يأتي كل منهم بالخبرة والمؤهلات الكثيفة إلى المجلس، بما يساهم بتطوير هيئة التنظيم باستمرار. وأود في هذا الإطار أن أشكر السيد فيليب ثورب الرئيس السابق للمجلس لمساهمته القيمة في هيئة التنظيم خلال مدة رئاسته لمجلس الإدارة.

ويتشرف مجلس إدارة هيئة التنظيم بهذه المناسبة أن يرفع أسمى آيات الشكر والتقدير إلى مقام حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير البلاد المفدى "حفظة الله " وإلى سمو ولي عهده الأمين وإلى معالي رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية لما يحظى به المجلس من دعم مستمر. كما تعرب هيئة التنظيم عن شكرها وتقديرها لكافة الوزارات والجهات الحكومية لدعمها وتعاونها مع هيئة التنظيم لتحقيق أهدافها التنظيمية بموجب قانون مركز قطر للمال.

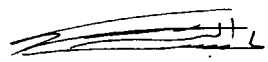

عبد الله بن سعود آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

مارس ٢٠١٣

ويضع القانون الجديد برنامج عمل متقدم للقطاع التنظيمي في قطر وستؤدي كلٍ من الجهات الرقابية الثلاث دوراً كبيراً يضمن التطبيق الكامل لأهداف القانون الجديد بصورة تتوافق مع أفضل الممارسات الدولية.

نشأت عن الأزمة المالية العالمية مراجعة مكثفة للتنظيم المالي والرقابة المالية حول العالم. وتركز نشاطنا خلال العام **٢٠١٢** على عدد من المسائل كان من أهمها توجيه الأعمال بصورة تضمن عمل هيئة التنظيم بناء على المعايير الدولية الجديدة التي صدرت مؤخراً. وفي السياق نفسه، تميز العام **٢٠١٢** بتعزيز التنسيق مع الجهات الرقابية النظيرة في الدولة من خلال العمل على مسائل أساسية تهدف إلى تطوير إطار العمل الرقابي الذي يضمن استمرارية التنظيم الجيد للقطاع المالي في قطر مع الاتجاه نحو تلبية حاجات الاقتصاد الوطني المتنامي بوتيرة سريعة.

تلبية المعايير الدولية لتطبيق أفضل الممارسات

من أهم الدروس المستخلصة من الأزمة المالية العالمية، الحاجة إلى قيام الجهات الرقابية بإلقاء نظرة شاملة على القطاع المالي والاستعداد لتحدد باكراً وبفعالية الاتجاهات المالية والترددات الثانوية المؤثرة على القطاع قبل وصولها إلى ما لا تحمد عقباه. ويعني ذلك واجب الحذر حيال المعلومات التي نجمعها والتأكد من أن البيانات المتوفرة تركز على المقاييس الأساسية التي تحدد المخاطر والاتجاهات، ومن أن التحاليل شاملة ومضبوطة من دون تجاهل الناحية التطبيقية ووضع السياسات الاستباقية والاستراتيجيات الرقابية التي ترتكز على المخاطر عن حق. لهذه الغاية، استمرت هيئة التنظيم بتعزيز قدراتها على التحاليل الكلية الاحترازية من خلال بناء فريق من الاختصاصيين المتمرسين وتزويدهم بالمبادرات اللازمة لتحقيق هذا الهدف الأساسي. وسنستمر في تعزيز قدراتنا في مجال التحليل الاحترازي الكلي خلال العام **٢٠١٣** من خلال طرح تصميم جديد لنماذج تقارير النتائج الاحترازية والمزيد من الاستثمار في البرامج المعلوماتية وقدرات التحليل المالي.

وتماشياً مع التركيز على الاستثمار في التحليل الاحترازي الكلي، قامت هيئة التنظيم بمراجعة مقاربتها إلى التنظيم والإشراف الاحترازي الكلي. واتخذت خلال العام **٢٠١٢**، قرار الفصل بين وظائف غسل الأموال والإشراف على مزاولة الأعمال والإشراف الاحترازي بهدف التشديد على حصر الجهود وتعزيز فعالية الإشراف.

السيد مايكل رايان - **الرئيس التنفيذي**

كما بدأنا العمل على النماذج الجديدة لتقارير النتائج الاحترازية للتأكد من أن البيانات التي نجمعها من الشركات تنحصر بأهم عوامل المخاطر والمقاييس وتتطابق مع آخر التطورات المتصلة بمعايير التقارير المالية العالمية وبازل ٣.

خلال العامين ٢٠١١ و٢٠١٢، أصدرت كل من لجنة بازل للإشراف المصرفي والهيئة الدولية للمشرفين على التأمين نسخة مراجعة من مبادئها الأساسية تراعي الدروس المستخلصة من الأزمة وتضع الأسس اللازمة لتنظيم الصيرفة والتأمين حول العالم بشكل أفضل. ومع مراعاة التزامنا بالمعايير العالية والشفافية والمحاسبة، أوكلت هيئة التنظيم إلى جهة نظيرة مستقلة مراجعة مستوى الالتزام بهذه المعايير وأجرت الجهة النظيرة تقييماً جدياً لتحديد التحسينات اللازمة على إطار عملنا التنظيمي، فنتج عن ذلك عدد من المبادرات الهادفة إلى تحسين مرونة القطاع المالي في العام ٢٠١٢. فعملنا في العام ٢٠١٢ على تعديل عدد من القواعد على أن تدخل التعديلات حيز التنفيذ عام ٢٠١٣ بهدف تقوية دور الحوكمة المؤسسية. وتضمن هذه التعديلات، من بين أمور أخرى، وجود أطر عمل قوية لإدارة المخاطر في الشركات الخاضعة لرقابة هيئة التنظيم وأيضاً سياسات التعويض المترافقة مع المخاطر الاحترازية. وتراجع هيئة التنظيم القواعد الاحترازية لشركات التأمين لضمان التوافق مع التطورات العالمية بشأن الرأسمال والسيولة وإدارة المخاطر، خاصة المبدأين الأساسيين ١٦ و١٧. ستساعد هذه المبادرات والتركيز المستمر على تلبية أفضل الممارسات العالمية على تعزيز موقع مركز قطر للمال واستمراره في احتضان بيئة تنظيمية رفيعة المستوى.

بالإضافة إلى العمل على المتطلبات الجديدة التي وضعتها الجهات المسؤولة عن وضع المعايير الدولية، تركز أيضاً نشاطنا على مراقبة التطورات القانونية العالمية لضمان امتثال الشركات عند اللزوم بالإضافة إلى الاستطلاع الدائم حول التشريعات الدولية التي تؤثر على القطاع المالي عامة.

ويعود هذا التركيز إلى أن أي قصور في الامتثال إلى أي فئة من التشريعات المحلية أو الدولية المنطبقة على ممارسة الأعمال يمثل خطراً مالياً كبيراً وجسيماً على سمعة المؤسسات المالية والجهات التنظيمية. ومع استمرار نمو الأعمال الدولية، من المهم أن تدرك كل من الشركات والجهات الرقابية الإطار الشامل للمتطلبات القانونية التي يمكن أن تؤثر على الشركة وممارستها الأعمال. ويتضح ذلك خصوصاً بالنسبة إلى عدد من المبادرات التشريعية الحديثة التي يتعدى تطبيقها فعلياً الحدود بين الدول مثل القانون الأمريكي لمراقبة مدى الالتزام الضريبي للحسابات الخارجية (فاتكا). في حين أن قانون الفاتكا أميركي، إلا أنه يؤثر بصورة كبيرة على عمليات المؤسسات المالية الأجنبية، وعمليات فتح الحساب وموجبات الإبلاغ. ويؤدي عدم الالتزام إلى مخاطر كبيرة على السمعة ومخاطر مالية.

يعكس الإطار العام والقاعدة الواسعة للمبادرات القانونية والدولية أهمية الحوار الناشط المتبادل بين الجهات الرقابية في العالم. وفي هذا السياق، استمرّت هيئة التنظيم بتوسيع شبكة علاقاتها مع الجهات التنظيمية على الصعيدين الإقليمي والدولي خلال العام **٢٠١٢**. فوقّعت هيئة التنظيم مذكرات تفاهم واتفاقيات تعاون مع عدد من الجهات التنظيمية والجهات واضعة المعايير العالمية ومن بينها الهيئة الدولية للمشرفين على التأمين. كما طلبت هيئة التنظيم المساعدة في عدد من المسائل المتصلة بمهامها الرقابية وتلقت أيضاً طلبات مماثلة للمساعدة (في شؤون التنفيذ وغيرها). ويعتبر التعاون العابر للحدود وإنشاء إطار عمل واضح لطلب المساعدة وتبادل المعلومات ما بين الجهات الرقابية أساسياً في ظلّ استمرار عولمة القطاع المالي. وستستمر هيئة التنظيم في التركيز على بناء هذه الشبكة من العلاقات الدولية التي تؤدي دوراً أساسياً عند الحاجة إلى معالجة مسائل تتخطى الحدود وإلى الحصول على المعلومات وتبادل معلومات تكون أساسية بالنسبة إلى مهامنا التنظيمية.

تطوير إطار العمل التنظيمي

يعتبر إصدار قانون مصرف قطر المركزي الجديد (القانون رقم (١٣) لسنة ٢٠١٢)، الذي ينشئ لجنة الاستقرار المالي ورقابة المخاطر (المشار إليها بـ"لجنة الاستقرار المالي") خطوة مهمة في بناء إطار عمل التنظيم المالي في الدولة، مع الحفاظ على الاستقرار المالي وتوسيع نطاق التنظيم ليشمل مجالات تتطلب تنظيماً مالياً جديداً ومشدداً في الدولة. كما أن القانون يضع أسس التعاون بين الجهات الرقابية في الدولة، على تطوير وتطبيق السياسات التنظيمية وتنفيذ المعايير وأفضل الممارسات العالمية. ويبقى مصرف قطر المركزي، وهيئة قطر للأسواق المالية وهيئة تنظيم مركز قطر للمال جهات رقابية مستقلة تعمل بموجب القوانين المنظمة لها، إنما ومع إنشاء لجنة الاستقرار المالي المؤلفة من ممثلين عن كل من جهات التنظيم المالي، وضع القانون هيكلية رسمية للتنسيق في ما بينها، ومن شأن ذلك أن يعزز هدف إنشاء بيئة تنظيمية متّسقة ومتعاونة في الدولة. كما ينص قانون المصرف الجديد على تطورات هامة في مجالات التأمين، وحماية المستهلك، والسرية حول العملاء، وحماية المعلومات الائتمانية، وتنظيم المؤسسات المالية الإسلامية، وعمليات دمج واستحواذ المؤسسات المالية، وتسوية النزاعات. ومن شأن هذه التطورات عند الانتهاء من تطبيقها كاملة أن ترسي أساساً صلباً للخدمات المالية. ويضع قانون المصرف الجديد أرضية متينة للتعاون الحالي والمستقبلي بين الجهات التنظيمية في قطر، في عملها على وضع السياسات وتطبيق وتبادل أفضل الممارسات وإرساء التوافق بين المبادئ في ما بينها و المعايير العالمية للمساعدة على تطبيق الأهداف العليا المحددة في رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ واستراتيجية التنمية الوطنية ٢٠١١- ٢٠١٦.

وأود الإشارة إلى الالتزام البالغ والجهد الكبير الذي بذله فريق عمل هيئة التنظيم خلال العام **٢٠١٢**، فقد تفوق فريق العمل على نفسه خلال السنة التي شهدت دفعاً كبيراً نحو تقديم هيئة تنظيمية بمستوى عالمي وتخطو بخطى ثابتة نحو مستقبل قطر المشرق. فمن خلال التعاون المركز مع الجهات الرقابية الأخرى في قطر والاستثمار في بناء القدرات للمساعدة على تطبيق الهيكليات الجديدة لتحسين الخدمة، والعمل الفوري على مواءمة التشريعات القائمة مع التطورات التنظيمية العالمية، تستمر هيئة التنظيم بكونها نموذجاً للجهة التنظيمية التي تزداد نضجاً مع السنوات، وتتطلع إلى الأمام، وتستمر في الثبات، وتتمتع بالثقة الدولية وبالشفافية في قطر.

مايكل رايان
الرئيس التنفيذي

مارس ٢٠١٣

ركيزة التنمية البشرية

د. علي العماري، كبير المديرين للشؤون التنظيمية

تتمثل الركيزة الأولى لرؤية قطر الوطنية **٢٠٣٠** في التنمية البشرية وهي تهدف إلى "تطوير وتنمية سكان دولة قطر لتمكينهم من بناء مجتمع مزدهر". وتساهم هيئة تنظيم مركز قطر للمال في تحقيق هذا الهدف من خلال تعزيز خبرة المواطنين في الحقل التنظيمي والرقابي في دولة قطر.

تعمل هيئة تنظيم مركز قطر للمال على التعاون الفعال مع مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية نحو التطوير المستمر لتنظيم القطاع المالي في دولة قطر. ومن خلال لجنة الاستقرار المالي ورقابة المخاطر، نتعاون لخلق إطار تنظيمي سليم ومتين يعزز النمو الاقتصادي والاستقرار المالي ويمكّن جميع المؤسسات المالية من تحقيق أهدافها كجزء من مجتمع مزدهر ومستقر.

أنشأت هيئة التنظيم إطار عمل للحوكمة تضمن من خلاله الشفافية، والنزاهة، والإستقلالية، والمحاسبة، والإنصاف. وتلتزم هيئة التنظيم بتقديم أفضل الممارسات والقيادة في هذا المجال. وقد أصدر مجلس إدارة هيئة التنظيم قرار الحوكمة الذي يضع سياسة مجلس الإدارة حول مختلف المسائل المتعلقّة بالحوكمة، ويعكس رغبة المجلس في تسيير أعمال هيئة التنظيم وفقاً للأهداف التنظيمية والقوانين المطبقة ومبادئ الحوكمة السليمة.

إطار عمل الحوكمة

دور مجلس الإدارة

يكمن دور مجلس الإدارة في قيادة هيئة التنظيم وذلك وفقاً لقانون مركز قطر للمال والتشريعات الأخرى المطبقة. ويُعنى المجلس بتحديد الوجهة الاستراتيجية لهيئة التنظيم، والإشراف على تسيير الأعمال التي تقودها الإدارة التنفيذية، ووضع السياسات الملائمة لإدارة المخاطر المرتبطة بعمليات هيئة التنظيم وتحقيق أهدافها التنظيمية، والتأكّد بانتظام من أنّ نظام الرقابة الداخلية فعال في إدارة المخاطر ويتم وفقاً للطريقة المعتمدة.

هيكل الحوكمة

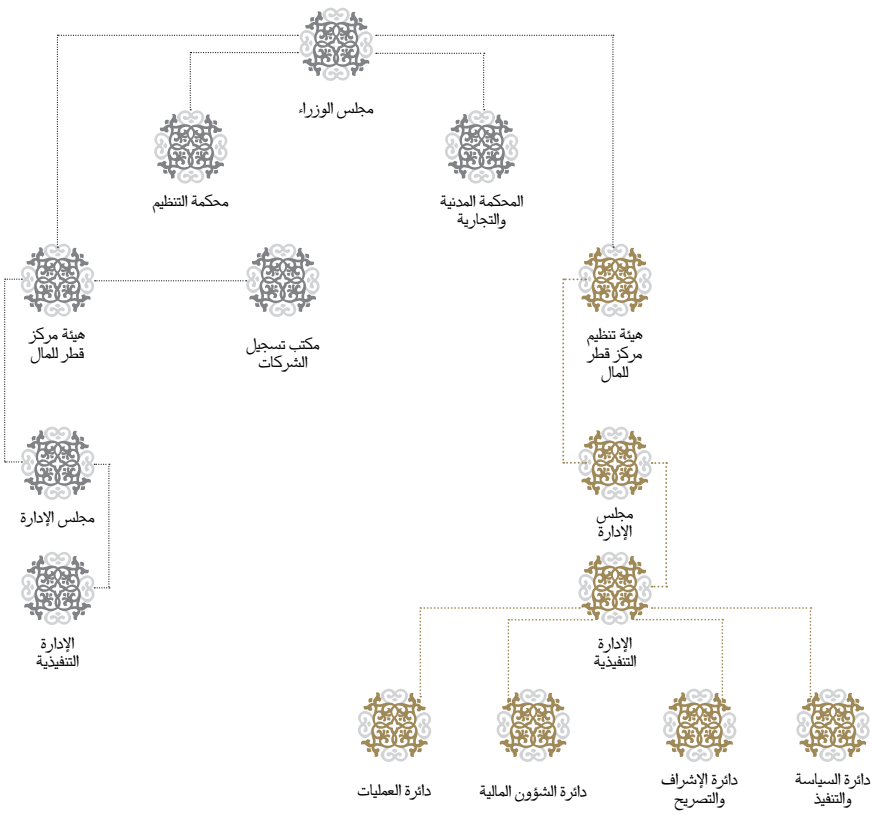

مجلس الإدارة

أعضاء مجلس الإدارة

يجب أن يتمتع أعضاء مجلس الإدارة بخبرة كبيرة والتمرّس المكثف في تنظيم الخدمات المالية. وينص قانون مركز قطر للمال على أنه يجوز أن يبلغ عدد أعضاء مجلس الإدارة ستة أعضاء يعيّنهم مجلس الوزراء.

صدر قرار تعيين رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن مجلس الوزراء لمدة ثلاث سنوات ابتداءً من **٨** مارس **٢٠١٢**. وعيّن سعادة الشيخ عبدالله بن سعود آل ثاني، محافظ مصرف قطر المركزي، رئيساً لمجلس الإدارة مكان السيد فيليب ثورب الذي تنحى عن منصبه كرئيس مجلس إدارة هيئة التنظيم بعد سبع سنوات من القيادة. وأعاد مجلس الوزراء تعيين السيد جان-فرانسوا لوبتي والسيد روبرت أوساليفان كعضوين في مجلس الإدارة، وقد شغلا هذا المنصب منذ تأسيس المجلس. كما عيّن ثلاثة أعضاء جدد في المجلس وهم: السيد ناصر الشيبي، د. جيفري كارمايكل، والسيد مايكل رايان (الرئيس التنفيذي).

تخلى السيد أندرو شينغ عن منصبه في مجلس الإدارة في مارس **٢٠١٢** بعد خدمة مميزة دامت ست سنوات.

مجلس الوزراء

يرفع مجلس الإدارة تقارير سنوية إلى مجلس الوزراء حول تصريف أعمال هيئة التنظيم، ومرئيات المجلس حول مدى تحقيق أهداف هيئة التنظيم، وغيرها من المسائل التي يقتضيها القانون.

اجتماعات مجلس الإدارة

اجتمع مجلس الإدارة أربع مرات في العام **٢٠١٢** . وقد حضر كل الأعضاء اجتماعات مجلس الإدارة واللجان التابعة له التي عقدت خلال العام. وفي الاجتماعات، وافق مجلس الإدارة على عدد من التعديلات على القواعد، ونظر في الأمور التشريعية والسياسات التنظيمية، وراجع عدداً من المسائل العالقة.

تتصل التعديلات على القواعد والسياسات التي أقرها مجلس الإدارة سنة **٢٠١٢** بنظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والنوافذ المالية الإسلامية في مركز قطر للمال، والسياسات والاجراءات المتعلقة بالتصريح للفروع في المركز، وقواعد الحوكمة والوظائف قيد الضبط للعام **٢٠١٢**. وقد أصبحت هذه القواعد نافذة في العام **٢٠١٣**. كما نظر مجلس الإدارة في تقارير الإشراف الاحترازي الكلي النصف السنوية.

تتضمن البنود الثابتة التي يقوم مجلس الإدارة بمراجعتها خلال السنة، الميزانية السنوية، والبيانات المالية المدققة، والتقارير المالية الربعية، وتقارير الإدارة الشهرية المقدمة إلى المجلس. كما أن مجلس الإدارة على اطلاع دائم على التطورات بشأن تطبيق قانون مصرف قطر المركزي الجديد الذي أصدره سمو الأمير في ديسمبر **٢٠١٢**. وفي مارس **٢٠١٢**، راجع مجلس الإدارة وعدّل قرار الحوكمة الصادر عن مجلس إدارة هيئة التنظيم بتاريخ **٦** سبتمبر **٢٠٠٦**.

لجان مجلس الإدارة

يتمتع مجلس الإدارة بالسلطات التي تخوّله تأسيس اللجان التي من شأنها أن تتخذ الاجراءات وتقدم الاستشارات حول مواضيع تختص بها. يتضمن قرار الحوكمة الصادر عن المجلس تأسيس لجنة التدقيق والمخاطر، ولجنة التعيينات والأجور، ويحدّد هذا القرار طبيعة عمل هاتين اللجنتين وعضويتهما. تراجع اللجنتان المسائل الواردة بموجب نظامهما الداخلي وتقدمان التوصيات وترفعان التقارير إلى مجلس الإدارة بشأن هذه المسائل.

لجنة التدقيق والمخاطر

تتألف لجنة التدقيق والمخاطر من عضوين غير تنفيذيين، هما السيد روبرت أوساليفان (رئيس اللجنة) والسيد جان- فرانسوا لوبتي.

تركّز لجنة التدقيق والمخاطر خاصة على رصد ومراقبة ما يلي:

- فعالية السياسات والاجراءات والضوابط الداخلية في هيئة التنظيم بما فيها تلك المعتمدة في إعداد التقارير المالية.
- الامتثال إلى المتطلبات القانونية وغيرها.
- أداء وظيفة التدقيق الداخلي وشركة التدقيق الخارجي المعتمدة من هيئة التنظيم.
- فعالية إطار عمل الضوابط الداخلية.
- استمرارية الأعمال وخطط التعافي من الكوارث.

اجتمعت لجنة التدقيق والمخاطر أربع مرات في العام **٢٠١٢** ، واستكملت الاجتماعات عن طريق تبادل المعلومات في الفترة التي تفصل في ما بينها. حضر الاجتماعات كل من رئيس قسم التدقيق الداخلي وأعضاء من الإدارة التنفيذية بناء على دعوة وجهت إليهم. وقد عُرضت كافة المسائل المهمة على مجلس الإدارة، وتمّ تزويد المجلس بمحاضر اجتماعات اللجنة للاطّلاع عليها.

تستمر اللجنة في الإشراف على الترتيبات اللازمة لخطة استمرارية الأعمال وخطة التعافي من الكوارث. وقد أدخلت تحسينات بارزة في العام **٢٠١٢** على هاتين الخطتين وكان الهدف منها تحسين الأداء. وأجرى استشاريون خارجيون تقييماً مستقلاً لبرنامج استمرارية الأعمال الخاص بهيئة التنظيم في العام **٢٠١٢** وذلك بهدف تحديد الثغرات وتحسين القدرة الحالية. وقد تم تطبيق كافة التحسينات الموصى بها مع نهاية العام **٢٠١٢** . بالإضافة إلى ذلك، أوكلت هيئة التنظيم إلى شركة استشارات مختصة بإدارة الأزمات والاتصالات بإجراء اختبار لإدارة الأزمات.

وترى لجنة التدقيق والمخاطر أن تستمرّ هيئة التنظيم في تطبيق السياسات والضوابط المناسبة على مختلف مجالات الأعمال والعمليات فيها. كما يقوم قسم التدقيق الداخلي وإطار عمل الضوابط الداخلية بالمهام الموكلة إليهما وهما يوفران الضمانة بأن العمل جارٍ بانتظام على تحديد فرص التحسين المستمر ومعالجة هذه الفرص.

لجنة التعيينات والأجور

تتألف عضوية لجنة التعيينات والأجور من السيد جان-فرانسوا لوبتي(رئيس اللجنة) ود. جيفري كارمايكل. يحضر الرئيس التنفيذي ورئيس العمليات ورئيس قسم الموارد البشرية اجتماعات اللجنة بناء على دعوة توجه إليهما.

تركز لجنة التعيينات والأجور خاصة على النظر في مسائل محددة وتقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة بشأنها وهذه المسائل هي:

- التعيينات القادمة في مجلس الإدارة والتخطيط لخلافة أعضاء المجلس.
- وسياسة مجلس الإدارة في ما يتعلق بجميع جوانب تعيين المدراء التنفيذين وأجورهم.

اجتمعت لجنة التعيينات والأجور أربع مرات خلال العام **٢٠١٢**، ونظرت اللجنة في مسائل تتصل بسياسات الموارد البشرية وأجور الموظفين. وفي كل اجتماع، راجعت اللجنة التحديث العام حول مسائل الموارد البشرية ومنها التقدم المحرز في مجال توظيف المواطنين القطريين وتدريبهم.

التقييم الداخلي لمجلس الإدارة

استمرّ مجلس الإدارة في إجراء التقييم الذاتي في العام **٢٠١٢**، وهدف من خلاله إلى مراجعة الممارسات داخل المجلس وإيجاد الطرق لتحسين الكفاءة والفعالية.

من اليمين إلى اليسار

السيد روبرت أوساليفان
السيد ناصر الشيبي
سعادة الشيخ عبد الله بن سعود آل ثاني
السيد مايكل رايان
السيد جان – فرانسوا لوبتي
د. جيفري كارمايكل

سعادة الشيخ عبد الله بن سعود آل ثاني

رئيس مجلس الإدارة

عُيّن سعادة الشيخ عبدالله بن سعود آل ثاني محافظاً لمصرف قطر المركزي في مايو **٢٠٠٦**. وكان قد بدأ مسيرته المهنية في المصرف عام **١٩٨١**. تولى سعادة الشيخ منصب نائب المحافظ خلال الفترة ما بين **١٩٩٠** و**٢٠٠١**، ثم انتقل إلى ديوان المحاسبة حيث شغل منصب رئيس مجلس الإدارة بين عامي **٢٠٠١** و**٢٠٠٦**، قبل توليه منصبه الحالي. عيّن سعادة الشيخ عبدالله بن سعود آل ثاني رئيساً لمجلس إدارة هيئة تنظيم مركز قطر للمال في مارس **٢٠١٢** وعيّن رئيساً لمجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية في وقت لاحق من السنة. بالإضافة إلى ذلك، يتولى سعادة الشيخ عبدالله بن سعود آل ثاني رئاسة مجلس إدارة الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) ومؤسسة إدارة السيولة الإسلامية (IILM)، وبنك قطر للتنمية، وهو عضو في مجلس إدارة هيئة قطر للاستثمار.

السيد ناصر أحمد الشيبي

عضو مجلس الإدارة

عُيّن السيد الشيبي عضواً في مجلس إدارة هيئة تنظيم مركز قطر للمال في مارس **٢٠١٢**، وهو يشغل منصب الرئيس التنفيذي لهيئة قطر للأسواق المالية منذ مايو **٢٠٠٩** بعد أن كان نائب الرئيس التنفيذي والرئيس التنفيذي بالإنابة من يناير **٢٠٠٦** وحتى مايو **٢٠٠٩**. عمل السيد الشيبي خبيراً في سوق الدوحة للأوراق المالية وكان عضواً في اللجنة التي أشرفت على تأسيس هيئة قطر للأسواق المالية. شغل السيد الشيبي سابقاً عددا من المناصب الإدارية في سوق الدوحة للأوراق المالية بين العامين **١٩٩٨** و**٢٠٠٤** بما فيها مدير إدارة الإشراف والتدقيق الداخلي وإدارة التداول وشؤون الوسطاء. بدأ السيد الشيبي مسيرته المهنية في مجال المحاسبة والتدقيق في شركة قطر غاز بين العامين **١٩٩٣** و**١٩٩٨**. وقد شارك في العديد من لجان الإشراف الوطنية بما فيها تلك المرتبطة بمكافحة غسل الأموال، وصناديق الاستثمار، وعدد من اللجان القانونية. بالإضافة إلى ذلك، السيد الشيبي هو عضو مؤسس في لجنة تأسيس أكاديمية أسباير للرياضة.

د. جيفري كارمايكل

عضو مجلس الإدارة

تم تعيين د. جيفري كارمايكل في عضوية مجلس إدارة هيئة تنظيم مركز قطر للمال في مارس **٢٠١٢** وهو عضو في لجنة التعيينات والأجور. د. كارمايكل هو الرئيس التنفيذي للمجموعة المالية Promontory Financial Group Australasia (PFGA). وقبل الانضمام إلى هذه المجموعة، شغل د. كارمايكل منصب مدير رئيسي في إدارة الشركات ومستشار لدى البنك الدولي، وبنك التنمية الآسيوي، وعدد من الحكومات حول مسائل ترتبط بالبنية والتصميم والفعالية التنظيمية بالإضافة إلى إدارة الديون والتدريب. حتى العام **٢٠٠٣**، كان د. كارمايكل أول رئيس لمجلس إدارة هيئة التنظيم الاحترازي الأسترالية، وتولى مسؤولية تنظيم البنوك وشركات التأمين وصناديق التقاعد والإشراف عليها. تشمل السيرة المهنية للدكتور كارمايكل مناصب عليا في بنك الاحتياط الأسترالي حيث عمل لمدة **٢٠** سنة، وعمل كأستاذ لمادة العلوم المالية في جامعة بوند لمدة **٧** سنوات، كما كان عضواً في عدد من مجالس إدارة هيئات حكومية وخاصة، وشارك في عدد من الدراسات ومنها دراسة واليس حول النظام المالي الأسترالي.

السيد جان- فرانسوا لوبتي

عضو مجلس الإدارة

انضم السيد لوبتي إلى مجلس إدارة هيئة التنظيم منذ مارس **٢٠٠٦**، وهو رئيس لجنة التعيينات والأجور التابعة لمجلس الإدارة. تولّى السيد لوبتي منصب الرئيس التنفيذي في بنك "أندوسويز"، ثمّ منصب رئيس مجلس إدارة "لجنة مخاطر السوق" في مجموعة "بي أن بي باريبا". وفي فرنسا، تولى السيد لوبتي رئاسة كل من "مجلس أسواق العقود الآجلة"، و"مجلس الأسواق المالية"، و"لجنة عمليات البورصة"، و"المجلس الوطني للمحاسبة في فرنسا" (وبصفته هذه، كان عضواً في هيئة الأسواق المالية، باريس)، وكان أيضاً عضواً في "لجنة تنظيم الأعمال المصرفية والمالية"، و"لجنة مؤسسات الائتمان ومؤسسات الاستثمار". ويشغل السيد لوبتي حالياً منصب عضو غير تنفيذي في مجلس إدارة "بي أن بي باريبا"، وهو عضو في مجلس التنظيم المالي والمخاطر النظامية منذ العام **٢٠١١**.

السيد روبرت أوساليفان

عضو مجلس الإدارة

انضم السيد روبرت أوساليفان إلى مجلس إدارة هيئة تنظيم مركز قطر للمال في مارس **٢٠٠٦**، وهو رئيس لجنة التدقيق والمخاطر التابعة لمجلس الإدارة. عمل السيد أوساليفان كنائب رئيس أول في بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك حيث أمضى قرابة **٣٨** سنة من حياته المهنية. وقد تولّى مسؤولية الإشراف على التحقيقات المالية التي شملت المؤسسات المصرفية الأجنبية العاملة في نيويورك. وكان مسؤولاً عن الإشراف على برامج المساعدات الفنية المختلفة المقدمة إلى هيئات الإشراف الخارجية على المصارف.

السيد مايكل رايان

عضو مجلس الإدارة

يتولى السيد مايكل رايان منصب الرئيس التنفيذي لهيئة تنظيم مركز قطر للمال. انضم السيد رايان إلى هيئة التنظيم عام **٢٠٠٩** آتياً من "بنك أوف أميركا ميريل لينش" حيث تولى عدداً من المناصب العليا في لندن ودبلن، وتشمل الرئيس التنفيذي لـ "ميريل لينش الدولي المحدود" والمدير التنفيذي لـ"بنك أوف أميركا ميريل لينش" في إيرلندة. قبل الانضمام إلى "ميريل لينش"، شغل السيد رايان منصب نائب الرئيس في الاعتماد السويسري للمنتجات المالية، ومسؤول في مكتب كادوالادر، ويكرشام، وتافت في نيويورك، حيث تخصص في قانون الشركات والأوراق المالية والمصارف. كان السيد رايان عضواً في اللجنة الاستشارية حول الخدمات المالية التابعة لرئيس مجلس الوزراء الإيرلندي كما شغل مراكز بارزة في هذا القطاع ومنها عضوية مجلس إدارة الاتحاد المصرفي الأوروبي. كما أن السيد رايان عضو في اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وعضو في مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية.

أنشأت هيئة التنظيم إطار عمل للحوكمة تضمن من خلاله الشفافية، والنزاهة، والإستقلالية، والمحاسبة، والإنصاف. وتلتزم هيئة التنظيم بتقديم أفضل الممارسات والقيادة في هذا المجال.

ركيزة التنمية الاجتماعية

السيدة ميشلين عبّود، مديرة الإنترانت، والموقع الإلكتروني، والأنظمة - قسم تكنولوجيا المعلومات

تتمثل الركيزة الثانية لرؤية قطر الوطنية **٢٠٣٠** في التنمية الاجتماعية وهي تشجع على "تطوير مجتمع عادل وآمن مستند على الأخلاق الحميدة والرعاية الاجتماعية وقادر على لعب دور هام في الشراكة العالمية من أجل التنمية". فتساهم هيئة التنظيم في التطور الاجتماعي والاقتصادي لدولة قطر ودعم المجتمع عن طريق عقد الندوات التقنية، والمحاضرات، والحصص الدراسية في جامعات قطر ومن خلال برنامج "إنجاز".

تضطلع هيئة التنظيم بدور مهم في المجتمع القطري من خلال برنامج تدريب الخريجين الجامعيين. ويكتسب المواطنون القطريون الموهوبون خبرة عملية في الحياة المهنية، بالإضافة إلى التحديات والممارسات السائدة في مؤسسة بمستوى عالمي، تقوم بإعداد مشرفي الغد وتزويدهم بالمهارات اللازمة لقيادة قطاع الخدمات المالية في قطر.

السيد مايكل رايان

السيد إيرول كروجر

السيد جورج بيكرنغ

السيد أوتيلو ستورينو

السيد جاي بيرومال

يتضمن قرار الحوكمة الصادر عن مجلس الإدارة المسؤوليات المناطة بدوري رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي. فيكون الرئيس التنفيذي مسؤولا أمام المجلس عن الأعمال الإدارية والعمليات اليومية في هيئة التنظيم، ويقدم تقريراً شهرياً مكتوباً حول هذه الأنشطة إلى المجلس.

يتألف فريق الإدارة التنفيذية من الرئيس التنفيذي، ورؤساء الدوائر في هيئة التنظيم: المدير التنفيذي لدائرة السياسة والتنفيذ، والمدير التنفيذي لدائرة الإشراف والتصريح، ورئيس العمليات، ورئيس دائرة الشؤون المالية. يتمتع كل عضو من أعضاء الإدارة التنفيذية بخبرة واسعة في قطاع الخدمات المالية ومجال التنظيم.

السيد مايكل رايان
الرئيس التنفيذي

لمزيد من التفاصيل حول خلفية السيد رايان وخبرته، يرجى العودة إلى صفحة "أعضاء مجلس الإدارة".

السيد إيرول كروجر
المدير التنفيذي لدائرة الإشراف والتصريح

عيّن السيد إيرول كروجر في منصب المدير التنفيذي لدائرة الإشراف والتصريح في أغسطس **٢٠١١** . وهو يملك أكثر من **٣٤** عاماً من الخبرة في مجال تنظيم الخدمات المالية من خلال عمله مع بنك الاحتياط الجنوب الإفريقي، حيث تركزت مهامه على مدى أكثر من **٢٠** عاماً على المسائل الرقابية وحيث شغل عدة مناصب عليا تنوعت بين مدير عام وكاتب البنوك ورئيس دائرة الإشراف على المصارف.

ساهم السيد كروجر في إبراز الملامح المستقبلية لتنظيم الخدمات المالية من خلال العمل بين العامين **٢٠٠٣** و **٢٠٠٩** في مجموعة الاتصال للمبادئ الأساسية، وهي لجنة متفرعة من لجنة بازل للرقابة المصرفية (والتي أصبحت تعرف بلجنة - الاتصال الدولية منذ العام **٢٠٠٧**)، هو يمثل بلاده بصفته عضو ا كاملا في لجنة بازل للرقابة المصرفية منذ العام **٢٠٠٩**.

السيد جورج بيكرنغ
المدير التنفيذي لدائرة السياسة والتنفيذ

عيّن السيد بيكرنغ مديرا تنفيذيا لدائرة السياسة والتنفيذ في نوفمبر **٢٠١٠** . وتمتد خبرته في مجال التنظيم والأسواق المالية على أكثر من **٣٠** سنة إذ شغل مؤخرا منصب رئيس دائرة إدارة الأموال والأعمال المصرفية في مصرف كندا حيث كان مسؤولا عن سياسة الوكيل المالي في الدين الحكومي، والاحتياطات الخارجية، وإدارة المخاطر، والأنشطة المصرفية الحكومية للمصرف. كما عمل كمستشار للمحافظ وأمين سر للمجلس الحاكم من العام **٢٠٠٤** إلى العام **٢٠٠٥** وكان عضواً في لجنة مراجعة الاستقرار المالي بين العامين **٢٠٠١** و **٢٠١٠** ، ورئيس اللجنة الكندية لصرف العملات الأجنبية بين العامين **٢٠٠٤** و **٢٠٠٨** . عمل السيد بيكرنغ في بنك التسويات الدولية بين العامين **١٩٩٠** و **٢٠٠١** وفي صندوق النقد الدولي بين العامين **١٩٨٢** و **١٩٨٦** . وقد شغل منصب الممثل الرئيسي الأول لقارة آسيا والمحيط الهادىء - في بنك التسويات المالية في هونغ كونغ بين العامين **١٩٩٨** و **٢٠٠١**.

السيد أوتيلو ستورينو
رئيس العمليات

عيّن السيد أوتيلو ستورينو رئيساً لقسم العمليات في أكتوبر **٢٠١٢**. وقبل تعيينه في قطر، شغل السيد ستورينو منصب رئيس العمليات في ستيت ستريت جلوبال أدفايزرز (SSgA) حيث كان مسؤولا عن الأعمال الوظيفية، والبنية التحتية، والتجارة الدولية، وستيت ستريت جلوبال أدفايزرز في كندا.

تولى السيد ستورينو رئاسة مجموعة إدارة العلاقات الدولية في ستيت ستريت بين العامين **٢٠٠٥** و **٢٠٠٦**. وبين العامين **٢٠٠٠** و**٢٠٠٤**، ترأس قسم تعزيز النقد في ستيت ستريت كما شغل منصب رئيس قسم خدمات معالجة النقد العالمية. وقد انضم السيد ستورينو إلى الشركة سنة **١٩٩٠** في فرعها في تورونتو حيث شغل منصب رئيس قسم العمليات وخدمات العملاء الخاصة بأعمال خدمات المستثمرين في ستيت ستريت. ومن ثم انتقل إلى لندن في العام **١٩٩٢** ليتولى قسم خدمات العملاء. وفي العام **١٩٩٤**، انتقل إلى بوسطن حيث أصبح رئيس قسم العمليات الدولية ضمن قسم الأسواق الخاص بستيت ستريت جلوبال. بالإضافة إلى ذلك، كان السيد ستورينو عضواً في لجنة رأس المال ولجنة التمويل التابعتين لستيت ستريت.

السيد جاي بيرومال
رئيس دائرة الشؤون المالية

عين السيد بيرومال رئيس دائرة الشؤون المالية في يونيو **٢٠٠٥** . وقبل انضمامه إلى هيئة تنظيم مركز قطر للمال، شغل السيد بيرومال منصب رئيس الشؤون المالية في هيئة دبي للخدمات المالية. وقد تولى السيد بيرومال مناصب رئيسية عليا في كندا وهونغ كونغ، وهو يملك خبرة ما يزيد عن **٣٠** عاما تضمنت مهاماً دولية مع مؤسسات عالمية مثل HSBC و Citibank.

ركيزة التنمية الاقتصادية

السيد إيولد مولر، مدير أول للتحليل المالي - قسم الإشراف

تتمثل الركيزة الثالثة لرؤية قطر الوطنية **٢٠٣٠** في التنمية الاقتصادية وهي تهدف إلى "تطوير اقتصاد وطني متنوع وتنافسي قادر على تلبية احتياجات مواطني قطر في الوقت الحاضر وفي المستقبل وتأمين مستوى معيشي مرتفع". وتؤدي هيئة التنظيم دوراً بارزاً في هذا المجال من خلال التطوير المستمر للقطاع المالي في قطر.

بصفتي عضواً في فريق الإشراف، قمنا بوضع إطار عمل إحترازي كلي جديد لمسيرتنا الثابتة في تعزيز البنى التنظيمية المالية لتصب في مصلحة الاقتصاد القطري. فقد دخلت قطر في الإقتصاد المالي العالمي وبالتالي من الضروري التركيز على الصورة الخلفية الكبيرة عند الإشراف على الشركات المسجّلة في مركز قطر للمال.

التقدم إلى الأمام في الإصلاح التنظيمي
تعزيز إطار العمل الإشرافي
المبادرات الخاصة بالسياسات التنظيمية
التنفيذ
تعزيز الالتزام مع الشركاء
تطوير رأس المال البشري
المراجعة المالية

التقدم إلى الأمام في الإصلاح التنظيمي

مذكرة التفاهم الثلاثية الأطراف
في ٢ أغسطس ٢٠١٢، تم توقيع اتفاقية ثلاثية الأطراف بين كل من المصرف، وهيئة التنظيم، والهيئة - ويعدّ هذا حدث جدير بالذكر في سياق ازدياد التعاون بين الجهات الرقابية في قطر.

على مرّ السنوات الأخيرة الماضية، انخرطت هيئة التنظيم في حوار مع الجهات الرقابية الوطنية الأخرى لإيجاد طرق لتحسين تنظيم القطاع المالي في قطر. وفي ديسمبر **٢٠١٢**، أصدر سمو الأمير قانون مصرف قطر المركزي الجديد الذي دخل حيز التنفيذ في فبراير **٢٠١٣**. وقد سبق إصدار قانون المصرف الجديد عملية استشارات مكثفة حيث تعاونت هيئة التنظيم مع مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية لتحديد معايير التنظيم المالي والمبادىء التي تدعم وتعزز مركز قطر كدولة رائدة اقتصادياً في المنطقة.

يهدف قانون المصرف الجديد إلى وضع الجهات التنظيمية الثلاث في قطر تحت مظلة مصرف قطر المركزي من خلال إطار عمل يعزز المعايير العالمية لإرساء تنظيم مالي قوي يتطلع إلى الأمام. وفي حين أن قانون المصرف الجديد يضع معايير مشتركة مستندة إلى أفضل الممارسات العالمية لكل من مصرف قطر المركزي، وهيئة التنظيم، وهيئة قطر للأسواق المالية، إلا أنه لا يدخل أي تغيير على المسؤوليات التنظيمية للجهات الثلاث. فتستمر هيئة التنظيم في تقييم الطلبات المقدمة من الشركات التي تسعى إلى الحصول على ترخيص لمزاولة أعمالها في مركز قطر للمال، وتقييم الأفراد الذين يسعون إلى الحصول على الموافقة لمزاولة الوظائف قيد الضبط، والإشراف على الأنشطة المسموح بها في مركز قطر للمال أو من خلاله، وغيرها من الوظائف القائمة الأخرى، وذلك بموجب قانون مركز قطر للمال. بناء على ذلك، يضع قانون المصرف الجديد الأساس للشركات التابعة لمركز قطر للمال لتستمر في أنشطتها المتصلة بالخدمات المالية على خلفية بيئة تنظيمية مالية متناغمة، وشفافة ومتعاونة.

خلال العام **٢٠١٢**، خصصت هيئة التنظيم الموارد، والموظفين، والدورات التدريبية لمشاركة المعلومات، ووضع المعايير المشتركة، والمساعدة على تطوير وتنسيق الاستراتيجيات مع الجهات الرقابية الأخرى.

وبعد مساهمتها في الأعمال المشتركة والاستشارات المتصلة بقانون المصرف الجديد، تستمر هيئة التنظيم في تأدية دور بارز في صياغة الناحية التطبيقية للقانون من خلال تمثيلها في لجنة الاستقرار المالي ورقابة المخاطر الجديدة المؤلفة من ممثلين عن هيئة التنظيم، ومصرف قطر المركزي، وهيئة قطر للأسواق المالية، والمكلفة بمراجعة وتقديم التوصيات حول التغييرات التنظيمية التي ستجريها الجهات الثلاث في المستقبل.

إن التعاون المتزايد بين جهات التنظيم المالي في قطر يشكل الأساس لقطاع مالي قوي يدعم النمو الاقتصادي المستدام في الدولة والتقدم باتجاه رؤية قطر الوطنية **٢٠٣٠**. كما أن المعايير العالية والمتسقة التي تقوم عليها الاستراتيجيات الخاصة بكل جهة من جهات التنظيم المالي الثلاث، ستساعد في تعزيز تطوير الاستراتيجيات والأنظمة المشتركة، ما يؤدي إلى مزيد من الوضوح واليقين على المدى المتوسط والمدى البعيد بالنسبة إلى كافة الشركات العاملة في القطاع المالي في قطر.

تعزيز إطار العمل الإشرافي

إن مهمة هيئة التنظيم هي تقديم بيئة تنظيمية من الدرجة الأولى تدعم سمعة قطر، واقتصادها، ورفاهة مجتمعها. وبغية تحقيق هذه المهمة، تسعى هيئة التنظيم إلى ضمان إطار رقابي فعال.

خلال العام الماضي، بذلت جهود كبيرة في عدد من البلدان لتعزيز أطر العمل التنظيمية الخاصة بالقطاع المالي في أعقاب الأزمة المالية العالمية في العام **٢٠٠٨** على خلفية النمو الاقتصادي المتواضع والأسواق المالية غير المستقرة. ومقارنة بغيرها من الدول، نرى أن قطر قد شهدت فترة من النمو الاقتصادي القوي واستقرار الأسواق المالية. إلا أن هيئة التنظيم لم تكتف بذلك، بل استغلت الفرصة للتقدم نحو الأمام فتميّز عملها بالاستباقية الداعمة لتحسين إطارها الرقابي.

التقدم إلى الأمام في الإصلاح التنظيمي
تعزيز إطار العمل الإشرافي
المبادرات الخاصة بالسياسات التنظيمية
التنفيذ
تعزيز الالتزام مع الشركاء
تطوير رأس المال البشري
المراجعة المالية

بدأت هيئة التنظيم في العام الماضي بمعالجة وتحسين عدد من المجالات لتعزيز إطارها الرقابي، وبخاصة:

- تعزيز العلاقات مع الجهات الرقابية
- تقييم الناحية التطبيقية من مبادىء بازل الـ٢٥ الرئيسية للرقابة المصرفية الفعالة في هيئة التنظيم من قبل جهة رقابية نظيرة
- تطوير إطار العمل الاحترازي الكلي
- إعادة تصميم تقارير النتائج الاحترازية
- تعزيز عمليات الإشراف النوعية والكمية، ومنها المعلومات والأنظمة الإدارية
- الترتيبات التشغيلية الداخلية
- تعزيز التعاون الدولي

تعزيز العلاقات مع الجهات الرقابية

بدأت دائرة الإشراف والتصريح بالمشاركة في الاجتماعات الرقابية المشتركة مع مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية لمشاركة المعلومات المتصلة بالمؤسسات المالية في حالات التداخل الرقابي على أساس ثلاثي الأطراف. ومن شأن هذا المسعى ضمان الكشف المبكر عن المخاطر (متبعاً بتطبيق الخطط التصحيحية) واستبعاد التحكيم التنظيمي. كما سيتم النظر في الأمور ذات الأهمية المشتركة في الاجتماعات بهدف وضع نهج مشترك لمعالجة المواضيع المحددة في الجهات الرقابية الثلاث. ويعدّ ذلك تطوراً هاماً لتعزيز الاستقرار المالي الذي من شأنه أن يحسن ويزيد من مرونة النظام المالي بشكل عام.

إن التعاون المتزايد بين جهات التنظيم المالي في قطر يشكل الأساس لقطاع مالي قوي يدعم النمو الاقتصادي المستدام في الدولة والتقدم باتجاه رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠.

التقدم إلى الأمام في الإصلاح التنظيمي
تعزيز إطار العمل الإشرافي
المبادرات الخاصة بالسياسات التنظيمية
التنفيذ
تعزيز الالتزام مع الشركاء
تطوير رأس المال البشري
المراجعة المالية

تقييم الناحية التطبيقية من مبادىء بازل الـ٢٥ الرئيسية للرقابة المصرفية الفعالة في هيئة التنظيم من قبل جهة رقابية نظيرة

في أواخر العام **٢٠١١**، طلبت هيئة التنظيم من هيئة الرقابة الاحترازية الأسترالية (أبرا) إجراء تقييم بصفتها جهة نظيرة حول الناحية التطبيقية لمبادىء بازل الرئيسية في هيئة التنظيم. قامت أبرا بهذا التقييم خلال شهر يناير **٢٠١٢** وقدمت لهيئة التنظيم تقريراً يتضمن تحليلاً شاملا ودقيقاً للثغرات إلى جانب **١٣** توصية لتعزيز إطار العمل الرقابي. تم تقديم تقرير أبرا وخطط العمل الموصى بها إلى هيئة التنظيم لاعتمادها في يونيو **٢٠١٢**. وفي شهر سبتمبر **٢٠١٢**، أصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية خلال المؤتمر العالمي النصف السنوي لهيئات الإشراف على الأعمال المصرفية، مبادىء بازل الـ**٢٩** الرئيسية للرقابة المصرفية الفعالة التي استخدمتها هيئة التنظيم لتطوير التوصيات الناتجة عن التقييم المذكور أعلاه.

خلال العام **٢٠١٢**، أجرت هيئة التنظيم تقييماً ذاتياً لامتثالها الداخلي إلى مبادىء التأمين الرئيسية الصادرة عن الهيئة الدولية للمشرفين على التأمين (IAIS) في نوفمبر **٢٠١١**. وقد أدى هذا التقييم الذاتي إلى عدد من التعديلات في الردود الرقابية والقواعد المتعلقة بالإشراف على التأمين.

تطوير إطار العمل الاحترازي الكلي

بالإضافة إلى الإشراف عن كثب على مخاطر الشركات المصرح لها، أظهرت أحداث العام **٢٠٠٨** وما جاء بعدها أنه يجب تعقّب المخاطر والاتجاهات وتقييمها عند المستوى الكلي. وبناء على ذلك، صبّت هيئة التنظيم تركيزها على بناء القدرات القوية في مجال الإشراف الاحترازي الكلي وقد استثمرت العديد من الموارد لتأمين الخبرات في مجال التحليل المالي وإدارة المخاطر. وعند النظر إلى المخاطر والاتجاهات من المنظور الاحترازي الكلي، ستضع هيئة التنظيم أدوات أفضل لمساعدة أصحاب المصالح والحصول على المعلومات اللازمة بسرعة وبصورة شاملة بقدر الإمكان لتحديد المجالات المحتملة التي يشوبها قلق وضعف رقابي.

وقد جمعت هيئة التنظيم فريقاً احترازياً كلياً وأوكلت إليه مهمة تقييم المخاطر والاتجاهات في السياق الدولي وإعداد التقارير بشأنها، بالإضافة إلى النظر عن كثب إلى مجالات الأنشطة المالية الكائنة في دول مجلس التعاون الخليجي، وقطر، ومركز قطر للمال. وبات هذا الفريق جزءاً لا يتجزأ من هيئة التنظيم وسيشهد المزيد من التوسع والصقل في الفترة القادمة.

إعادة تصميم تقارير النتائج الاحترازية

منذ بدأت هيئة التنظيم نشاطها، تم التركيز بقوة على تطبيق وصقل إطار عمل إشرافي قوي على سلوكيات السوق لضمان وجود قاعدة صلبة يمكن على أساسها إنشاء شركات الخدمات المالية المحترمة. إلى جانب ذلك، تم تصميم متطلبات إعداد التقارير الاحترازية وتطبيقها. إن إحدى الدروس المستخلصة من الأزمة المالية العالمية هي ضرورة أن تقوم المؤسسات المالية (وخاصة البنوك) بتحسين التقارير الاحترازية المبنية على المخاطر. وفي هذا السياق، شرعت هيئة التنظيم بمشروع مهم وهو مراجعة تقارير النتائج الاحترازية التي ينبغي تقديمها من قبل المصارف المصرح لها. ستكون هذه التقارير مستندة إلى المخاطر ومتوافقة مع المعايير الدولية للتقارير المالية، ومبادىء بازل الرئيسية، والمقاربات القياسية في ما يتعلق بمخاطر الائتمان والأسواق، ومقاربة المؤشر الأساسي لمخاطر التشغيل بالإضافة إلى دمج رأس المال الكافي لمواجهة المخاطر والتعريفات المراجعة لرأس المال والاحتياطات. إن مجموعة التقارير والعدد المقدم إلى هيئة التنظيم متضمن في الملحق بهذا التقرير.

أمضت هيئة التنظيم الأشهر الاثني عشر الأخيرة في تطوير تقارير النتائج الاحترازية التي سيتم تنفيذها على مراحل خلال السنة ونصف السنة المقبلة. ينص الجدول الزمني على إجراء اختبار ميداني للتقارير في شركات مختارة لمدة ستة أشهر تنتهي في **٣٠** يونيو **٢٠١٤**. ومن المقرر أن يكون تاريخ الانتقال إلى تقارير النتائج الاحترازية المراجعة الجديدة في **١** يوليو **٢٠١٤**.

التقدم إلى الأمام في الإصلاح التنظيمي
تعزيز إطار العمل الإشرافي
المبادرات الخاصة بالسياسات التنظيمية
التنفيذ
تعزيز الالتزام مع الشركاء
تطوير رأس المال البشري
المراجعة المالية

تعزيز عمليات الإشراف النوعية والكمية، ومنها المعلومات الإدارية والأنظمة

عززت هيئة التنظيم، خلال السنة الخاضعة للتقييم، عملية تحويل البيانات الكمية لتسهيل وتشجيع مستوى أعلى من المراجعة النوعية والتفاعل مع الشركات المعنية. وقد وضعت ورقة حقائق تعكس المعلومات المالية للشركات والقطاع، تبعها تقرير ربعي عن المعلومات الإدارية يتضمن معلومات معينة خاصة بالشركة. وترجمت هذه المعلومات إلى لائحة بتصنيفات الشركات تستخدم كأداة تحذيرية مبكرة ومفيدة لكل من الإشراف الكلي والإشراف الجزئي على حد سواء.

الترتيبات التشغيلية الداخلية

في العام **٢٠١٢**، أعادت دائرة الإشراف والتصريح تنظيمها الداخلي بصورة تتوافق مع أحدث النظريات والتطورات العالمية، فتم توزيع المهام الإشرافية على ثلاثة فرق عمل مستقلة هي الإشراف الاحترازي والإشراف العام ومكافحة غسل الأموال، بعد أن كانت هذه المسؤوليات الثلاث الأساسية متبادلة سابقاً في الدائرة. وقد أفسحت هذه الهيكلة الجديدة المجال أمام قدر أكبر من التركيز والحصر في أداء المهام الرقابية بتنوعها.

وركزت دائرة الإشراف والتصريح اهتمامها أيضاً على التدريب والتطوير خلال السنة. وقد أتيح لكافة المشرفين العاملين في الدائرة فرصة الحصول على ترخيص لمتابعة برنامج التعليم الالكتروني(FSI Connect) الخاص بمعهد الاستقرار المالي التابع لبنك التسويات الدولية. بالإضافة إلى ذلك، أتيحت لهم فرصة حضور دورة لمدة عشرة أيام حول تحليل المخاطر وإدارتها قدمها خبير دولي في أمور القطاع التنظيمي والقطاع المالي الخاص.

تعزيز التعاون الدولي

نشأ عن الأزمة المالية العالمية درس آخر وهو تعزيز التعاون الدولي الذي بدوره يساهم في تقوية إطار العمل الإشرافي. وفي هذا السياق، اهتمت هيئة التنظيم بتعزيز أطر التعاون مع الجهات الدولية المعنية. وفي شهر يونيو **٢٠١٢** تم قبول هيئة التنظيم كطرف موقع على مذكرة التفاهم المتعددة الأطراف الخاصة بالهيئة الدولية للمشرفين على التأمين، الأمر الذي ساهم في تعزيز مكانتها الدولية في قطاع التأمين، حيث يتم تقييم الجهات الموقعة على مذكرة التفاهم المتعددة الأطراف من قبل جهات نظيرة. وبدءاً من مارس **٢٠١٣**، أصبحت هيئة التنظيم فعلياً جزءاً من **٣٤** هيئة رقابية موقعة على مذكرة التفاهم المتعددة الأطراف.

منتدى المخاطر
في **٣٠** يناير **٢٠١٢**عقد في الدوحة أول حدث هام متصل بالمخاطر تشهده المنطقة وهو منتدى إدارة المخاطر لدول مجلس التعاون الخليجي الذي قامت هيئة التنظيم بتنظيمه وحضره محافظو البنوك المركزية، وخبراء التنظيم، وخبراء إدارة المخاطر من كافة أنحاء المنطقة. المنتدى هو واحد من أولى الفعاليات التي عالجت مسائل إدارة المخاطر الخاصة بمنطقة الخليج، مع توفير منبر للمناقشة وتبادل المعلومات وفرصة لترسيخ العلاقات والفهم في القطاع وبين مكونات القطاع وهيئة التنظيم.

في مارس **٢٠١٢**، وقعت هيئة التنظيم على عدد من مذكرات التفاهم مع جهات رقابية شملت هيئة الخدمات المالية في مالطا ولجنة الإشراف على القطاع المالي في لوكسمبرغ. كما وقعت في يناير **٢٠١٢** "بيان التعاون في إدارة الأزمات" مع لجنة التنظيم المصرفي الصينية كملحق بمذكرة التفاهم القائمة حالياً بين هيئة التنظيم واللجنة الصينية الموقعة في **١١** مايو **٢٠٠٧**.

المبادرات الخاصة بالسياسات التنظيمية

نظام التدريب والكفاءة

عام **٢٠١١**، وضعت هيئة التنظيم نظاماً مشدداً للتدريب والكفاءة على أثر عملية التشاور مع الشركات المصرح لها من مركز قطر للمال، وذلك في إطار التزام هيئة التنظيم بالحفاظ على المعايير المهنية وتعزيزها ضمن الشركات التي تزاول أعمالها في مركز قطر للمال أو من خلاله. وجرى تطبيق النظام الجديد على مراحل امتدت على مدى أكثر من **١٢** شهراً بدءاً من يناير **٢٠١٢**. ويشمل هذا النظام متطلبات أفضل الممارسات الدولية لاختبارات المعايير المهنية واستمرار التطوير المهني للموظفين. وتشدّد هذه المبادرة على التحسين المستمر للتدريب المهني والمؤهلات وتعزيزهما كأساسين للخدمة الكفوءة التي تصب في خدمة حماية العميل.

وظائف الحوكمة والوظائف قيد الضبط

عام **٢٠١٢**، أجرت هيئة التنظيم تقييماً لنظامها الرقابي في ميادين الحوكمة المؤسسية، وإدارة المخاطر والضوابط الداخلية. وترافق هذا التقييم مع المتابعة الوثيقة لمبادئ التأمين الأساسية المعدلة من قبل الهيئة الدولية للمشرفين على التأمين في نوفمبر **٢٠١١**، والمبادىء الأساسية المعدّلة للإشراف المصرفي الفعال من قبل لجنة بازل في سبتمبر **٢٠١٢**. وتضمنت النسخة المعدلة للمبادىء أولوية كبيرة لدور الحوكمة الفعالة وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية. وعلى أثر التقييم الداخلي، اقترحت هيئة التنظيم بعض التغييرات على القواعد تبعتها مشاورات مكثفة مع القطاع من أجل تحقيق نتيجة رقابية تتناسب وحجم الشركات المالية في مركز قطر للمال ونطاقها وتعقيداتها، مع تحقيق التوافق مع المعايير التنظيمية الدولية. تمت الموافقة على القواعد النهائية في نهاية العام **٢٠١٢** التي ألزمت خاصة الشركات التابعة لمركز قطر للمال بإعداد أطر رسمية للحوكمة، وإدارة المخاطر، والضوابط الداخلية، والمكافآت.

تدخل القواعد الجديدة حيز التنفيذ عام **٢٠١٣**، ومن المتوقع أن يصب هذا الإجراء في سياق العمل المستمر للجنة الإستقرار المالي ورقابة المخاطر المتصل بالإشراف على تنسيق الحوكمة وأنظمة إدارة المخاطر في القطاع المالي.

خلال العام **٢٠١٢**، خصصت هيئة التنظيم الموارد، والموظفين، والدورات التدريبية لمشاركة المعلومات، ووضع المعايير المشتركة، والمساعدة على تطوير وتنسيق الاستراتيجيات مع الجهات الرقابية الأخرى.

التقدم إلى الأمام في الإصلاح التنظيمي
تعزيز إطار العمل الإشرافي
المبادرات الخاصة بالسياسات التنظيمية
التنفيذ
تعزيز الالتزام مع الشركاء
تطوير رأس المال البشري
المراجعة المالية

نظام مكافحة غسل الأموال

تلتزم هيئة التنظيم بنظام قوي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. في فبراير **٢٠١٢**، أصدرت مجموعة العمل المالي (الفاتف) المعايير الدولية المعدلة حول مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. إن هذه التعديلات على معايير الفاتف والخبرة المكتسبة إلى اليوم من تطبيق قواعد مكافحة غسل الأموال لعام **٢٠١٠**، قد حثت هيئة التنظيم على مراجعة إطار عمل المكافحة المعتمد. وبعد التشاورات العامة، أدخلت التغييرات على قواعد نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لتحقيق التوافق مع معايير الفاتف الدولية المعدلة، فقدمت هيئة التنظيم في قواعدها الجديدة نظاماً مرناً ومعدلاً لشركات وأعمال التأمين العام.

وبهدف تعزيز أعلى المعايير المطبقة على سياسات وإجراءات وأنظمة وضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، نظمت هيئة التنظيم على مدار السنة عدداً من الدورات التدريبية الموجهة إلى الشركات التابعة لمركز قطر للمال، والجهات الأعضاء في اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وغيرها من المحترفين والأشخاص المعنيين.

نوافذ التمويل الإسلامي
على أثر المشاورات التي تمت خلال أكتوبر ونوفمبر **٢٠١٢**، قامت هيئة التنظيم بصياغة قواعد جديدة بالتوافق مع سياسة مصرف قطر المركزي القاضية بإقفال "نوافذ التمويل الإسلامي" التي تقدمها الشركات التقليدية، باستثناء أعمال التأمين التكافلي. وتبع التغيير في القواعد تقييماً للإيجابيات والسلبيات المحيطة بالسماح بتقديم كل من التمويل التقليدي والتمويل الإسلامي في المؤسسة نفسها. ونتج عن التقييم أنّ تحديات كبيرة ستنشأ عن تنظيم البنوك التي تمزج بين كل من الأعمال المصرفية الإسلامية والتقليدية والإشراف عليها. كما أنه وفي ما يتعلق بالتوفيق بين القواعد المصرفية لمركز قطر للمال والقواعد المطبقة في مصرف قطر المركزي، فقد ألغي احتمال التحكيم الرقابي. وخلصت النتائج إلى أن هذا التغيير لن يترك إلا مخلفات بسيطة في مركز قطر للمال لأن الأنشطة المرتبطة بالنوافذ الإسلامية في المركز محدودة جداً.

التنفيذ

تلتزم هيئة التنظيم بالحفاظ على أعلى المعايير المطبقة في مركز قطر للمال وعلى معالجة أي سلوك قد يضرّ بسمعة المركز بصورة حازمة. وعند اتخاذ أي إجراء تنفيذي، تعتمد هيئة التنظيم الأسلوب المرتكز على التقدير السليم المدعوم من الإجراءات العادلة والشفافة. ونشرت هيئة التنظيم هذه الإجراءات في بيانها الصادر حول السياسة التنفيذية في يناير **٢٠١٢**. ويعرض البيان للسياسة التنفيذية المطبقة في مستند واحد ويشمل مجموعة الصلاحيات والعقوبات المتوفرة لهيئة التنظيم لدى معالجة أي سلوك سيء يصدر عن الشركات أو الأفراد. كما يتضمن البيان الاعتبارات السياسية التي تطبقها هيئة التنظيم عند النظر في الإجراء الأنسب بهدف دعم أفضل المعايير المتوقعة من القطاع المالي في دولة قطر.

وفي السنة الماضية، اتخذت هيئة التنظيم إجراءات تنفيذية تجاه مجموعة من المسائل السلوكية المرتبطة بالتأمين والأعمال المصرفية، أدت إلى عقوبات بحق الشركات وتعويض العملاء.كما نشرت هيئة التنظيم نتيجة الإجرائين التأديبيين المتخذين بحق كل من الرئيس المالي السابق ومسؤول الإمتثال السابق في بنك المال ذ.م.م. وفي هذا الشأن، وجدت هيئة التنظيم بأن الشخصين المذكورين قد ارتكبا مخالفات كبيرة في قواعد وأنظمة هيئة التنظيم. فقد قدم الرئيس المالي السابق للبنك مع علمه بذلك معلومات غير دقيقة ومضللة لهيئة التنظيم وكان معنياً بشكل فعال في مخالفة بنك المال للشروط التنظيمية كما أنه لم يكشف في دفاتر وسجلات بنك المال عن أحد الحسابات المصرفية الذي كان على علم به. من جهته، تبين أن مسؤول الإمتثال السابق أبدى إهمالاً في إعداد محاضر لاجتماعات مجلس الإدارة كانت مضللة وخاطئة مع تقديمها إلى هيئة التنظيم. وشملت العقوبات الغرامات والمنع من مزاولة العمل في مركز قطر للمال تتفاوت مدته بحسب أهمية المخالفات.

وقد استأنفت قرارات هيئة التنظيم في كلا القضيتين أمام محكمة التنظيم التابعة لمركز قطر للمال. في مايو **٢٠١٢**، بعد الاستماع، وإجراء فحص مستقل للأدلة، أيدت محكمة التنظيم الإجراءات المتخذة من قبل هيئة التنظيم. بالتالي، سعى الرئيس المالي السابق إلى الطعن بقرار محكمة التنظيم من خلال تقديم طلب السماح بالاستئناف أمام المحكمة المدنية والتجارية التابعة لمركز قطر للمال. وبعد مزيد من الإستماع، رفضت هذه الأخيرة الطلب بعد أن وجدت أن الرئيس المالي السابق قد فشل بوضوح في وضع الأسباب اللازمة للإستئناف.

التقدم إلى الأمام في الإصلاح التنظيمي
تعزيز إطار العمل الإشرافي
المبادرات الخاصة بالسياسات التنظيمية
التنفيذ
تعزيز الالتزام مع الشركاء
تطوير رأس المال البشري
المراجعة المالية

أما الطعون المقدمة أمام محكمة التنظيم والمحكمة المدنية والتجارية التابعة لمركز قطر للمال، فكانت الأولى من نوعها في المركز. وهي تدل على فعالية إطار عمل الإستئناف في مركز قطر للمال بالإضافة إلى صلابة الآليات الداخلية المعتمدة في هيئة التنظيم عند اتخاذ الإجراءات بحق الشركات أو الأفراد الذين يشكلون خطراً على نزاهة وسمعة مركز قطر للمال. كما تظهر الإجراءات أن عقوبات مهمة تفرض عند مخالفة الموجبات التنظيمية المطلوبة في القطاع المالي القطري. ولما كانت محكمة التنظيم التابعة لمركز قطر للمال قد أيّدت القرارات المتخذة من هيئة التنظيم، فهذا يظهر بأن هيئة التنظيم تعالج مسائل التنفيذ بطريقة عادلة وتناسبية.

تعزيز الالتزام مع الشركاء

حرصت هيئة التنظيم على تطويرعلاقة عمل وطيدة مع كل من مصرف قطر المركزي، وهيئة قطر للأسواق المالية على مدار السنة، وستستمر بالعمل عن كثب مع هاتين الجهتين بموجب الترتيبات الجديدة الناشئة عن قانون المصرف الجديد ولجنة الإستقرار المالي ورقابة المخاطر الجديدة المنشأة بموجب القانون. وتستمر هذه العلاقة في تمكيننا من تبادل الخبرات وأفضل الممارسات ما بين الجهات الرقابية في قطر.

وعززت هيئة التنظيم برنامج التواصل مع الجامعات في قطر من خلال توفير العديد من الفرص لطلاب من جامعة قطر وجامعة جورجتاون قطر عن طريق تنظيم برامج تدريبية صيفية وتقديم الخبرات العملية. وتقدّم هيئة التنظيم فرص التدرّج في كافة الميادين التي تشمل تنظيم الخدمات المالية، وتطوير السياسات، والتنفيذ، والوظائف الداعمة مثل الشؤون المالية، والإتصالات المؤسسية، والموارد البشرية. وفي العام **٢٠١٢** شارك ستة طلاب من هاتين الجامعتين في برنامج تدريبي امتد على مدى خمسة أسابيع. بالإضافة إلى ذلك، ألقى موظفون من هيئة التنظيم محاضرات لطلاب كلية الحقوق في جامعة قطر حول مختلف المواضيع التنظيمية كما شاركوا في إرشاد طلاب الحقوق.

صبّت هيئة التنظيم تركيزها على
بناء القدرات القوية في مجال
الإشراف الاحترازي الكلي
واستثمرت العديد من الموارد
لتأمين الخبرات في مجال
التحليل المالي وإدارة المخاطر.

في هيئة التنظيم، نعتقد بأن الأمور الصغيرة تحدث فارقاً كبيراً في مجال حماية البيئة. ونحن نطبق عدداً من السياسات والإجراءات ضمن أنشطة عملنا ستؤثر إيجاباً على البيئة مع الوقت.

ركيزة التنمية البيئية

الآنسة فاتن الهتمي، مسؤولة - قسم تكنولوجيا المعلومات

تتمثل الركيزة الرابعة لرؤية قطر الوطنية **٢٠٣٠** في التنمية البيئية على أساس "إدارة البيئة بشكل يضمن الانسجام والتناسق بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة".
وتلتزم هيئة التنظيم بحماية البيئة والحفاظ عليها لأجيال المستقبل وتتولى واجباتها في هذا الصدد بشكل حازم وجدي.

التقدم إلى الأمام في الإصلاح التنظيمي
تعزيز إطار العمل الإشرافي
المبادرات الخاصة بالسياسات التنظيمية
التنفيذ
تعزيز الالتزام مع الشركاء
تطوير رأس المال البشري
المراجعة المالية

تطوير رأس المال البشري

تحرص هيئة التنظيم على الحفاظ على بيئة عمل بمستوى عالمي وذلك من خلال الاستمرار في بناء فريق عمل قوي من خلفيات متنوعة محلية وعالمية. يضم فريق العمل الحالي أفراداً يتمتعون بخبرة عميقة في مجال التنظيم اكتسبوها من دوائر اختصاص مختلفة من كافة أنحاء العالم ومنها أستراليا، وبرمودا، وكندا، وفرنسا، ودول مجلس التعاون الخليجي، وايرلندا، وجنوب إفريقيا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية. بالإضافة إلى ذلك، استمرّ الموظفون بالحصول على شهادات مهنية وبتنمية خبراتهم عن طريق المشاركة في ندوات واجتماعات تدور حول المعايير والممارسات التنظيمية.

وتلتزم هيئة التنظيم ببناء قوة عاملة مستدامة عن طريق توظيف المواطنين القطريين الذين سيرسمون مستقبل الخدمات المالية في البلاد وتطويرهم. وتماشياً مع ركيزة التنمية البشرية الواردة في رؤية قطر الوطنية **٢٠٣٠** ، تواصل هيئة التنظيم المساهمة في تطوير المواهب القطرية في قطاع الخدمات المالية من خلال برنامج شامل مخصص للخريجين الجامعيين.

يهدف برنامج تطوير الخريجين الجامعيين إلى تطوير الشباب القطري الطموح والمتخرج حديثاً. ويقدم البرنامج إلى الشباب خبرة مهمة عن طريق إتاحة الفرصة لهم بالعمل مع مؤسسة تنظيمية ذات مستوى عالمي وتحت إشراف مدربين خبراء. ويحضر المشاركون دورات تدريبية خارجية وبرامج داخلية تساهم في إعدادهم للاستمرار في العمل مع هيئة التنظيم أو المساهمة في بناء قطاع الخدمات المالية في قطر.

وخلال مدة البرنامج طوال **١٢** شهراً يتنقل المشاركون بين عدد من الوظائف التشغيلية في إحدى الدوائر التنظيمية المهمة (التصريح، الإشراف، السياسات، التنفيذ، العمليات، الشؤون المالية) لاكتساب خبرة العمل في كل وظيفة واكتساب المفاهيم التفصيلية في كل المجالات. ويقوم بإرشاد المشاركين في هذا البرنامج مدربون متمرسون من مختلف أنحاء العالم.

وفي فترة البرنامج، تدعم هيئة التنظيم المشاركين أيضاً من خلال توفير منصة للتعلم الإلكتروني تسمح لهم باكتساب المبادىء والمهارات التنظيمية وتعزيزها. ويلتحق المشاركون ببرامج تؤهلهم الحصول على شهادات تعزز كفاءاتهم في مجال التنظيم، والإمتثال، والقانون.

منذ إطلاق البرنامج في العام **٢٠٠٦** ، اشترك **٢٠** خريجاً قطرياً في البرنامج.

تلتزم هيئة التنظيم بكافة مكوناتها التزاماً أساسياً ببرنامج تطوير الخريجين الجامعيين. ويتضح هذا الالتزام من خلال العناية الخاصة التي يوليها مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية إلى الاستثمار في البرنامج والمشاركين فيه. ويعتبر برنامج تطوير الخريجين الجامعيين مكوناً مركزياً لثقافة أشمل تنطوي على مشاركة المعرفة والتدريب في هيئة التنظيم.

التقدم إلى الأمام في الإصلاح التنظيمي
تعزيز إطار العمل الإشرافي
المبادرات الخاصة بالسياسات التنظيمية
التنفيذ
تعزيز الالتزام مع الشركاء
تطوير رأس المال البشري
المراجعة المالية

المراجعة المالية

تتلقى هيئة التنظيم التمويل من دولة قطر بشكل أساسي، مع الرسوم المفروضة على الشركات، والفوائد المحصلة من محفظتها الاستثمارية، والعقوبات المالية المفروضة على الشركات والأفراد عند الإخلال بالمتطلبات المنصوص عليها في أنظمة الخدمات المالية. خلال العام **٢٠١٢**، تلقت هيئة التنظيم مخصصات من الحكومة تبلغ **٣٣،٤٢٧،٠٠٠** دولار أميركي (د.أ) وتلقت مبلغ **٣،٤٠١،٠٠٠** د.أ من الرسوم، والعقوبات، والفوائد، والعوائد المختلفة الأخرى.

في العام **٢٠١٢**، بلغت المصروفات التشغيلية لهيئة التنظيم **٣٣،٦٩٠،٠٠٠** د.أ. ويتعلق قسم كبير من هذه المصروفات (**٨٥**٪ منها) برواتب الموظفين وغيرها من التكاليف المتعلقة بهم. ويأتي ارتفاع الرواتب والأجور والمصروفات المتصلة بها نتيجة زيادة عدد موظفي قسم الإشراف وقدرات إدارة المخاطر. وتخضع كافة النفقات إلى المراقبة بحسب الميزانية المعتمدة من مجلس الإدارة.

بلغ صافي النفقات **٣،١٣٨،٠٠٠** د.أ أي أقل من مخصصات الميزانية التي تبلغ **٣٠،٢٨٩،٠٠٠** د.أ، وبموجب المادة **(١٤)** من قانون مركز قطر للمال، قرر مجلس الإدارة حجز هذا الفائض. كما قرر مجلس الإدارة تحويل **٤،٠٠٠،٠٠٠** د.أ من الأرباح المحتجزة في السنة الماضية إلى الاحتياطي العام، فأصبحت بذلك ميزانية الاحتياطي العام **٢٦،٦٥١،٠٠٠** د.أ. وتحفظ هذه الأموال في ودائع مصرفية قصيرة الأجل تستحق في كافة الأوقات من السنة.

ازداد الاحتياطي العام إلى جانب الأرباح المحتجزة ليصل إلى مبلغ **٣٠،٣٨٦،٠٠٠** د.أ والذي يغطي النفقات على مدى عشرة أشهر تقريباً حسب المعدل الحالي للمصروفات المتكررة. إن من شأن ذلك أن يعزز استقلالية هيئة التنظيم بما يضمن توفّر التمويل الداخلي بشكل كاف خلال السنة للسماح لها بأداء أي مصروفات مرتبطة بالأهداف التنظيمية ولا تكون متضمنة في الميزانية.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين

إلى السادة أعضاء مجلس الإدارة المحترمين
هيئة تنظيم مركز قطر للمال
الدوحة، دولة قطر

تقرير حول البيانات المالية

لقد دققنا البيانات المالية المرفقة لهيئة تنظيم مركز قطر للمال ("هيئة التنظيم") والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في **٣١** ديسمبر **٢٠١٢** وبيانات الأنشطة والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ والإيضاحات التي تشتمل على ملخص للسياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات التفسيرية الأخرى.

مسؤولية مجلس الإدارة عن البيانات المالية

إن مجلس الإدارة مسؤول عن إعداد هذه البيانات المالية وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية وعن أنظمة الرقابة الداخلية التي يرى مجلس الإدارة أنها ضرورية لغرض إعداد البيانات المالية الخالية من أية معلومات جوهرية خاطئة سواء كانت ناتجة عن اختلاسات أو أخطاء.

مسؤولية مدققي الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء الرأي عن هذه البيانات المالية وفقاً لما قمنا به من أعمال التدقيق. لقد تم تدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. تتطلب منا هذه المعايير الالتزام بأخلاقيات المهنة وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق بهدف الحصول على تأكيدات معقولة عن خلو البيانات المالية من أية معلومات جوهرية خاطئة.

يشمل التدقيق القيام بإجراءات بهدف الحصول على أدلة تدقيق مؤيدة للمبالغ والإفصاحات الواردة في البيانات المالية. تعتمد إجراءات التدقيق المختارة على تقديراتنا، بما فيها تقييم مخاطر وجود معلومات جوهرية خاطئة بالبيانات المالية سواء كانت ناتجة عن اختلاسات أو أخطاء. وعند تقييم هذه المخاطر فإننا نأخذ في الاعتبار أنظمة الرقابة الداخلية المعنية بإعداد وعرض البيانات المالية بصورة عادلة وذلك بهدف تصميم إجراءات التدقيق المناسبة في ظل الأوضاع القائمة وليس بغرض إبداء رأي عن مدى فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية لهيئة التنظيم. كما يشمل التدقيق أيضاً تقييماً لمدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية الموضوعة من قبل أعضاء مجلس الإدارة بالإضافة إلى تقييم للعرض العام للبيانات المالية.

إننا نرى أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتكوين أساس سليم للرأي الذي توصلنا إليه.

الرأي

برأينا أن البيانات المالية تظهر بصورة عادلة ومن كافة الجوانب الجوهرية المركز المالي لهيئة التنظيم كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وذلك وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

التقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

لقد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي نعتبرها ضرورية لأغراض التدقيق. إن هيئة تنظيم مركز قطر للمال تمسك سجلات محاسبية منتظمة تتفق معها البيانات المالية. لم يرد إلى علمنا وقوع أية مخالفات لأحكام قانون مركز قطر للمال رقم ٧ لعام ٢٠٠٥ خلال السنة والتي يمكن أن يكون لها أثر جوهري على أعمال هيئة التنظيم أو مركزها المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢.

كي بي ام جي:
جوبال بالاسوبرامانيان

KPMG

رقم ٢٥١ في سجل المدققين في قطر

٢٨ فبراير ٢٠١٣
الدوحة
دولة قطر

بيان المركز المالي /كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢/

	إيضاحات	٢٠١٢ ألف دولار أمريكي	٢٠١١ ألف دولار أمريكي
الموجودات			
الموجودات غير المتداولة			
موجودات غير ملموسة	٥	٣٤٦	٤٠٩
أثاث ومعدات	٦	٢٠٤	٤٤٤
إجمالي الموجودات غير المتداولة		٥٥٠	٨٥٣
الموجودات المتداولة			
مدينون ومصاريف مدفوعة مقدماً	٧	١,٥٩١	١,٩٦٦
نقد وأرصدة لدى البنوك	٨	٣٦,١٦٧	٣١,١٦١
إجمالي الموجودات المتداولة		٣٧,٧٥٨	٣٣,١٢٧
إجمالي الموجودات		٣٨,٣٠٨	٣٣,٩٨٠
حقوق الملكية والمطلوبات			
حقوق المالك			
احتياطي عام	٩&٢	٢٦,٦٥١	٢٢,٦٥١
الفائض المالي المحتفظ به	٩&٢	٣,٧٣٥	٤,٥٩٧
إجمالي حقوق المالك		٣٠,٣٨٦	٢٧,٢٤٨
المطلوبات المتداولة			
دائنون ومبالغ مستحقة الدفع	١٠	٧,٩٢٢	٦,٧٣٢
إجمالي المطلوبات المتداولة		٧,٩٢٢	٦,٧٣٢
إجمالي حقوق المالك والمطلوبات		٣٨,٣٠٨	٣٣,٩٨٠

تم اعتماد هذه البيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ من قبل مجلس الإدارة في ٢٠ مارس ٢٠١٢ ووقّعها بالنيابة عن المجلس كل من:

مايكل رايان
الرئيس التنفيذي

جاي بيرومال
رئيس دائرة الشؤون المالية

الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ١٦ تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

	إيضاحات	٢٠١٢ ألف دولار أمريكي	٢٠١١ ألف دولار أمريكي
الإيرادات			
إيرادات الرسوم		٢,٥٣٩	٢,٢٨١
غرامات مالية		١٢٠	٨٢
فوائد ودائع		٧٢١	٨٢٠
إيرادات أخرى		٢١	٢٠٥
إجمالي الإيرادات		٣,٤٠١	٣,٣٨٨
المصروفات			
الرواتب والتكاليف الأخرى ذات العلاقة		(٢٨,٥٧٦)	(٢٥,٨٩٠)
المصروفات العمومية والإدارية	١١	(٤,٣٢٨)	(٤,١٢١)
مصاريف مجلس الإدارة		(٧٨٦)	(٦٥١)
إجمالي المصروفات		(٣٣,٦٩٠)	(٣٠,٦٦٢)
زيادة المصروفات على الإيرادات للسنة قبل الاعتمادات		(٣٠,٢٨٩)	(٢٧,٢٧٤)
اعتمادات مالية من الحكومة	٢	٣٣,٤٢٧	٢٩,٥٤٦
الفائض للسنة		٣,١٣٨	٢,٢٧٢

الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ١٦ تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

بيان التغيرات في حقوق الملكية /للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢/

	الاحتياطي العام ألف دولار أمريكي	الفائض المحتفظ به ألف دولار أمريكي	الإجمالي ألف دولار أمريكي
الرصيد في ١ يناير ٢٠١١	١٧,٦٥١	٧,٣٢٥	٢٤,٩٧٦
الفائض للسنة	—	٢,٢٧٢	٢,٢٧٢
تحويل الفائض إلى الاحتياطي العام	٥,٠٠٠	(٥,٠٠٠)	—
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١١	٢٢,٦٥١	٤,٥٩٧	٢٧,٢٤٨
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٢	٢٢,٦٥١	٤,٥٩٧	٢٧,٢٤٨
الفائض للسنة	—	٣,١٣٨	٣,١٣٨
تحويل الفائض إلى الاحتياطي العام	٤,٠٠٠	(٤,٠٠٠)	—
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢	٢٦,٦٥١	٣,٧٣٥	٣٠,٣٨٦

الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ١٦ تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

بيان التدفقات النقدية /للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢/

	إيضاحات	٢٠١٢ ألف دولار أمريكي	٢٠١١ ألف دولار أمريكي
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل			
فائض المصروفات على الإيرادات للسنة		(٣٠,٢٨٩)	(٢٧,٢٧٤)
تعديلات للبنود التالية:			
إهلاك تكاليف البرمجيات	٥	٢٢١	١٩٤
الإطفاء	٦	٢٦٨	٣٩٨
شطب أعمال رأسمالية قيد التنفيذ	٦	٤٣	٢١
انخفاض قيمة الديون المشكوك في تحصيلها	٧	١١	٥
(ربح) من بيع أثاث ومعدات		٤	(٣)
إيرادات الفوائد		(٧٢١)	(٨٢٠)
خسائر التشغيل قبل التغييرات في رأس المال العامل		(٣٠,٤٦٣)	(٢٧,٤٧٩)
التغيرات في رأس المال العامل			
المدينون والمصروفات المدفوعة مقدماً		٤٦٥	(٢٢٥)
الدائنون والمبالغ المستحقة الدفع		٣١١	١,٢٠٤
		(٢٩,٦٨٧)	(٢٦,٥٠٠)
إيرادات فوائد مستلمة		٦٢٠	٧٣٤
صافي النقد (المستخدم في) الأنشطة التشغيلية		(٢٩,٠٦٧)	(٢٥,٧٦٦)
التدفقات النقدية وأنشطة الاستثمار			
تكاليف تطوير البرمجيات	٥	(١٥٨)	(١٢٦)
شراء أثاث ومعدات	٦	(٧٥)	(١٩٧)
المتحصل من بيع أثاث ومعدات		—	٦
صافي النقد (المستخدم في) الأنشطة الاستثمارية		(٢٣٣)	(٣١٧)
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل			
اعتمادات مالية من الحكومة	٢	٣٣,٤٢٧	٢٩,٥٤٦
اعتمادات مالية من الحكومة مستلمة مقدما		٨٧٩	—
صافي النقد الناتج من أنشطة التمويل		٣٤,٣٠٦	٢٩,٥٤٦
الزيادة في النقد وما في حكم النقد		٥,٠٠٦	٣,٤٦٣
النقد وما في حكم النقد في بداية السنة		٣١,١٦١	٢٧,٦٩٨
النقد وما في حكم النقد في نهاية السنة	٨	٣٦,١٦٧	٣١,١٦١

الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ١٦ تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

١. الوضع القانوني والأنشطة الرئيسية

تم إنشاء مركز قطر للمال من قبل دولة قطر بموجب القانون رقم **٧** لسنة **٢٠٠٥** بهدف استقطاب المؤسسات المالية العالمية والمؤسسات متعددة الجنسيات لتأسيس شركات تزاول الأنشطة المصرفية العالمية والخدمات المالية وأنشطة التأمين والمراكز الرئيسية للشركات والأنشطة ذات الصلة داخل قطر.

يضمّ مركز قطر للمال أربع هيئات هي هيئة مركز قطر للمال وهيئة تنظيم مركز قطر للمال (هيئة التنظيم) والمحكمة المدنية والتجارية والمحكمة التنظيمية لمركز قطر للمال. تعمل كل هيئة بصورة مستقلة عن الأخرى وعن حكومة دولة قطر.

تتولى هيئة تنظيم مركز قطر للمال ("هيئة التنظيم")، وهي جهة التنظيم المستقلة، أعمال التنظيم والترخيص والإشراف على مؤسسات الخدمات المالية والشركات الأخرى التي تزاول أعمالها في مركز قطر للمال أو من خلاله. العنوان المسجل لمكتب هيئة التنظيم هو ص ب **٢٢٩٨٩** الدوحة في دولة قطر.

تتعلق هذه البيانات المالية فقط بأنشطة وموجودات ومطلوبات هيئة تنظيم مركز قطر للمال ولا تشمل أية أجهزة أخرى تابعة لمركز قطر للمال.

٢. التبعية الاقتصادية

تعتمد هيئة التنظيم على الاعتمادات المالية المقدمة من قبل حكومة دولة قطر لتمويل مصروفاتها التشغيلية والرأسمالية.

خلال السنة، قدمت الحكومة لهيئة التنظيم اعتمادات بلغت **٣٣,٤٢٦,٨٦٢** دولار أمريكي (مقارنة بـ **٢٩,٥٤٦,٠٣٣** دولار أمريكي في سنة **٢٠١١**). وحيث أنه لهيئة التنظيم الحق في الاحتفاظ بأي فائض من الاعتمادات المقدمة من قبل الحكومة فقد تمت معاملة هذه الاعتمادات كجزء من الفائض المحتفظ به.

خلال السنة المنتهية في **٣١** ديسمبر **٢٠١٢**، تم تحويل مبلغ **٤,٠٠٠,٠٠٠** دولار أمريكي(**٥,٠٠٠,٠٠٠** دولار أمريكي خلال عام **٢٠١١**) من الفائض المحتفظ به من السنة السابقة إلى حساب الاحتياطي العام. إن تحويل أي مبلغ من وإلى الاحتياطي العام يتطلب موافقة مجلس الإدارة.

٣. أسس الإعداد

١/٣ فقرة الالتزام

أعدت البيانات المالية طبقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

٢/٣ أساس القياس

يتم إعداد البيانات المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية.

٣/٣ العملة الوظيفية وعملة العرض

العملة الوظيفية لهيئة التنظيم هي الريال القطري. غير أنه تم عرض هذه البيانات المالية بالدولار الأمريكي وهو عملة العرض لهيئة التنظيم.

تمت ترجمة الأرصدة بالريال القطري إلى الدولار الأمريكي بمعدل صرف يبلغ **٣,٦٤٥** ريال قطري للدولار الأمريكي وجميع المعلومات المالية المعروضة بالدولار الأمريكي مقربة إلى أقرب ألف دولار أمريكي.

٣. أسس الإعداد (تابع)

٤/٣ استخدام التقديرات والأحكام

إن إعداد البيانات المالية يتطلب من الإدارة القيام بوضع أحكام وتقديرات وافتراضات تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية والمبالغ الصادرة عنها في التقرير للموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات. قد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

تتم مراجعة التقديرات والافتراضات المتعلقة بها على نحو مستمر. يتم إدراج التعديلات على التقديرات المحاسبية في السنة التي تتم فيها مراجعة التقديرات وفي أية فترات مستقبلية تتأثر بذلك .

على وجه الخصوص، فإن المعلومات المتعلقة بالتقديرات غير الأكيدة والأحكام المفصلية في تطبيق السياسات المحاسبية التي لها الأثر الأكبر على المبالغ المعترف بها في البيانات المالية، ترد في الإيضاح رقم ١٥.

٤. السياسات المحاسبية المهمة

السياسات المحاسبية وطرق الاحتساب المستخدمة في إعداد البيانات المالية السنوية تتطابق مع تلك المستخدمة للسنة المالية السابقة.

١/٤ الموجودات غير الملموسة

تتضمن الموجودات غير الملموسة تكلفة البرمجيات المطورة داخليا. تتم رسملة التكاليف المصاحبة لتطوير البرمجيات المخصصة للاستخدام الداخلي فقط في الحالة التي يكون فيها تصميم البرنامج مجديا من الناحية الفنية ويكون لدى هيئة التنظيم الموارد والنية في إكمال تطويره والمقدرة على استخدامه بعد اكتماله. بالإضافة إلى ذلك تتم رسملة التكاليف فقط لو كان من الممكن تحديد الموجود بصورة منفصلة وكان من الممكن أن ينتج ذلك الموجود منافع اقتصادية مستقبلية وأنه من الممكن قياس تكلفة التطوير بصورة موثوقة.

يتم فقط إدراج التكاليف المنسوبة بصورة مباشرة إلى وضع الموجود في حالة العمل للغرض المطلوب منه عند قياسه. تتضمن هذه التكاليف المصروفات التي تنسب بصورة مباشرة وتلك الضرورية لخلق وإنتاج وإعداد الموجودات بهدف القدرة على العمل بالطريقة التي تنشدها الإدارة.

يتم تسجيل الموجودات غير الملموسة بالتكلفة ناقصا الإطفاء المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة. يتم إطفاء تلك الموجودات بطريقة القسط الثابت على أساس فترة ثلاث (٣) سنوات اعتبارا من التاريخ الذي يصبح فيه الموجود متاحا للاستخدام المطلوب. يتم تسجيل هذا المصروف كمصروف إداري في بيان الأنشطة.

تتم رسملة المصروفات اللاحقة فقط عندما تزيد من المنافع الاقتصادية المستقبلية المضمنة في الموجودات المعينة التي تتعلق بها. عندما لا يكون هناك موجود غير ملموس يمكن الاعتراف به يتم تحميل مصروفات التطوير على بيان الأنشطة عند تكبدها.

يتم الاعتراف بالمصاريف المتكبدة في الأبحاث أو في مرحلة الأبحاث للمشروع الداخلي كمصاريف في الفترة التي يتم تكبدها فيها.

٤. السياسات المحاسبية المهمة (تابع)

٢/٤ الأثاث والمعدات

الاعتراف والقياس

يتم قياس بنود الأثاث والمعدات بالتكلفة ناقص الإهلاك المتراكم والخسائر المتراكمة للانخفاض في القيمة، إن وجدت.

تتضمن التكلفة المصروفات التي تنسب بصفة مباشرة إلى اقتناء الأصل.

يتم تحديد مكاسب وخسائر استبعاد بنود الأثاث والمعدات بمقارنة متحصلات الاستبعاد مع القيمة الدفترية ويتم الاعتراف بها بالصافي في بيان الأنشطة.

التكاليف اللاحقة

تتم رسملة المصروفات التي يتم تكبدها في استبدال أحد مكونات بنود الأثاث والمعدات التي تتم المحاسبة عنها بصفة مستقلة ويتم شطب القيمة الدفترية للبند المستبدل. تتم رسملة المصروفات اللاحقة فقط عندما تزيد من المنافع الاقتصادية المستقبلية للبند ذي الصلة من بنود الأثاث والمعدات. يتم الاعتراف بجميع المصروفات الأخرى كمصروف في بيان الأنشطة عند تكبدها.

الإهلاك

يتم احتساب الإهلاك على المبلغ القابل للإهلاك وهو تكلفة الموجودات أو المبلغ الآخر البديل للتكلفة ناقص قيمته الباقية. يتم الاعتراف بالإهلاك في بيان الأنشطة بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة لكل جزء من أجزاء بند الأثاث والمعدات حيث أن ذلك يعكس على نحو قريب النمط المتوقع لاستهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية المضمنة في الموجود. الأعمار الإنتاجية المقدرة للأثاث والمعدات للفترة الحالية وفترات المقارنة كما يلي:

الأثاث والتركيبات	٣ سنوات
المعدات المكتبية	٣ سنوات
التحسينات على العقار المستأجر	٣ سنوات أو مدة الإيجار أيهما أقل
السيارات	٣ سنوات

تتم إعادة تقييم طرق الإهلاك والأعمار الإنتاجية والقيم المتبقية للأثاث والمعدات سنويا من قبل الإدارة.

الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ

تقاس تكلفة الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ بالتكلفة ناقص خسارة الانخفاض في القيمة. تتضمن التكلفة تكلفة المواد والعمالة المباشرة وأية تكاليف أخرى منسوبة بشكل مباشر إلى وضع الموجودات في حالة العمل المنشود منه وتكلفة تفكيك وإزالة أية بنود وترميم الموقع الذي كانت فيه. يتم تحويل الأثاث والمعدات في طور الإنشاء إلى فئة الأثاث والمعدات المتعلقة بها عند اكتمالها. يعتبر الأثاث والمعدات مكتملة عندما تكون جاهزة للاستخدام المنشود منها.

٤. السياسات المحاسبية المهمة (تابع)

٢/٤ الأثاث والمعدات (تابع)

انخفاض القيمة

تتم مراجعة القيم الدفترية للأثاث والمعدات لتحديد الانخفاض عندما تشير الأحداث أو التغيرات في الظروف إلى احتمال عدم استرداد القيمة الدفترية. في حال وجود أي مؤشر من هذا النوع وعندما تزيد القيمة الدفترية عن القيمة القابلة للاسترداد، يتم تخفيض الموجودات إلى القيمة القابلة للاسترداد، وهي قيمتها العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو قيمتها قيد الاستخدام أيهما أعلى.

٣/٤ الأدوات المالية غير المشتقة

تشتمل الأدوات المالية غير المشتقة على أتعاب وذمم مدينة أخرى وأرصدة نقدية ولدى البنوك (ويشار إليها مجتمعة بالموجودات المالية المصنفة كـ "قروض وذمم") وذمم دائنة ومستحقات (ويشار إليها بالمطلوبات المالية بالتكلفة المطفأة).

الموجودات المالية المصنفة على أنها قروض وذمم مدينة (الاعتراف المبدئي والقياس)

وهي تمثل موجودات مالية ذات مدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد غير مدرجة في سوق نشطة. تقوم هيئة تنظيم مركز قطر للمال بالاعتراف مبدئياً بالقروض والذمم المدينة في التاريخ الذي تنشأ فيه. كما يتم الاعتراف مبدئياً بهذه الموجودات بالقيمة العادلة مضافا إليها أية تكاليف تنسب بصورة مباشرة إلى المعاملة. في أعقاب الاعتراف المبدئي يتم قياس هذه الموجودات بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي ناقصا أية خسائر انخفاض في القيمة.

الأتعاب والذمم المدينة الأخرى

يتم إثبات الأتعاب المدينة بمبلغ الفاتورة الأصلية بالصافي من مخصصات المبالغ التي يقدر أنها غير قابلة للتحصيل. يتم إجراء تقدير للمبالغ المشكوك في تحصيلها عندما يصبح من غير المحتمل تحصيل المبلغ بالكامل. يتم شطب الديون الرديئة عندما لا يكون هناك احتمال باستردادها.

النقد وما يعادله

يشتمل النقد وما يعادله على أرصدة نقدية وودائع لدى البنوك لغرض الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل والتي يمكن تحويلها بسهولة إلى مبالغ معروفة من النقد وتتعرض لمخاطر غير هامة للتغيرات في القيمة.

انخفاض قيمة الموجودات المالية

يجري تقييم الموجودات المالية في تاريخ كل تقرير لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي على انخفاض قيمتها. تعتبر الموجودات المالية على أنه قد انخفضت قيمتها في حال أشار الدليل الموضوعي إلى وقوع حادثة خسارة بعد الاعتراف المبدئي بالموجودات وأن لحادثة الخسارة أثر سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة لتلك الموجودات المالية يمكن تقديره بصورة موثوق بها. قد يتضمن الدليل الموضوعي على انخفاض قيمة الموجودات المالية التقصير أو التأخير من جانب المقترض وإعادة هيكلة مبلغ مستحق الدفع بموجب بنود لن يتم النظر فيها بخلاف ذلك، والمؤشرات على أن المقترض أو المصدر سيدخل في مرحلة إفلاس أو التغيرات السلبية في مركز الدفع لدى المقترضين أو المصدرين.

٤. السياسات المحاسبية المهمة (تابع)

٣/٤ الأدوات المالية غير المشتقة (تابع)

انخفاض قيمة الموجودات المالية (تابع)

يتم احتساب خسارة الانخفاض في قيمة الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة على أساس الفرق بين قيمتها الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة مخصومة بمعدل الفائدة الفعلية الأصلي للموجودات. يتم الاعتراف بالخسائر في بيان الأنشطة. عندما يتسبب حدث لاحق في إنقاص مبلغ خسارة الانخفاض في القيمة يتم رد النقص في خسارة الانخفاض في القيمة من خلال بيان الأنشطة.

إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية

تلغي هيئة تنظيم مركز قطر للمال الاعتراف بأية موجودات مالية عند انتهاء الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الموجودات أو عندما تقوم بتحويل الحقوق باستلام التدفقات النقدية التعاقدية الخاصة بالموجودات المالية في معاملة يتم فيها تحويل جميع المخاطر والعوائد المهمة الخاصة بملكية الموجودات المالية. يتم الاعتراف بأية فائدة تنشأ أو يتم الاحتفاظ بها في الموجودات المالية المحولة كموجودات أو مطلوبات مالية منفصلة.

المطلوبات المالية بالتكلفةالمطفأة (الاعتراف المبدئي والقياس)

تقوم هيئة التنظيم بالاعتراف مبدئياً بالمطلوبات المالية في التاريخ الذي تنشأ فيه. يتم الاعتراف بهذه المطلوبات مبدئيا بالقيمة العادلة مضافا إليها أية تكاليف المعاملات المنسوبة مباشرة عن المبالغ التي ينبغي دفعها في المستقبل مقابل البضائع والخدمات المستلمة، سواء صدرت بها فاتورة من المورد أو لم تصدر. في أعقاب الاعتراف المبدئي يتم قياس المطلوبات المالية بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية

تلغي هيئة التنظيم الاعتراف بالمطلوبات المالية عندما تنجز التزاماتها التعاقدية أو تلغيها أو تنتهي منها.

المقاصة

يتم إجراء مقاصة للموجودات والمطلوبات المالية ويتم عرض صافي المبلغ في بيان المركز المالي فقط وحصراً عندما يكون لدى هيئة التنظيم الحق القانوني في مقاصة المبالغ وترغب في إما السداد على أساس الصافي أو تحقيق الموجودات وسداد الالتزام في نفس الوقت.

٤/٤ المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون لدى هيئة التنظيم التزام (قانوني أو استدلالي) ناشئ من حدث سابق، ومن المحتمل أن تتطلب تسوية تكاليف الالتزام تدفقات خارجة من المنافع الاقتصادية لسداد تلك الالتزامات ويمكن قياسها بصورة موثوق بها.

٥/٤ تكاليف منافع التقاعد

تبعا لقرار مجلس الوزراء رقم **١١** لسنة **٢٠١١** بخصوص تطبيق أحكام قانون التقاعد والمعاشات رقم **٢٤** لعام **٢٠٠٢** (القانون) لكافة الموظفين القطريين في هيئة التنظيم، فقد انضمت الهيئة إلى صندوق المعاشات الذي تديره الهيئة العامة للتقاعد والتأمين الاجتماعي في **٢٦** يناير **٢٠١١**.

٤. السياسات المحاسبية المهمة (تابع)

٥/٤ تكاليف منافع التقاعد (تابع)

على جميع الموظفين القطريين المساهمة بنسبة ٥٪ بينما تساهم الهيئة بنسبة ١٠٪ من دخل الموظف الخاضع للتقاعد. يتم الاعتراف بمساهمة هيئة التنظيم كمصروف في بيان الأنشطة.

٦/٤ إيرادات الرسوم

الإيرادات الناتجة عن معالجة الطلبات هي غير قابلة للاسترداد، وعليه يتم الاعتراف بها كإيرادات عند استلامها. يتم الاعتراف برسوم الترخيص السنوية كإيرادات بطريقة القسط الثابت على مدى الفترة المتعلقة بها.

٧/٤ العقوبات المالية

تتمتع هيئة التنظيم، بموجب لوائح الخدمات المالية، بالسلطة في فرض غرامات مالية عندما تعتقد بأن الشخص (حسب التعريف الوارد في أنظمة الخدمات المالية) قد قام بخرق اشتراط معين وارد في البند الأول من المادة ٨٤ من أنظمة الخدمات المالية. كما أن المبادئ التي يجب على هيئة التنظيم إتباعها عند تحديد مبلغ أية غرامة مالية ينبغي فرضها فيما يتعلق بمثل هذه الخروقات، مبينة في سياسة الخدمات المالية لهيئة التنظيم ٢٠٠٩ (العقوبات المالية والتأنيب العلني).

يتم احتساب الغرامات المالية على أساس تراكمي في التاريخ المنصوص عليه في الأمر ويتم إظهار الدخل في بيان الأنشطة.

٨/٤ إيراد الفوائد

يتم الاعتراف بإيراد الفوائد على أساس تراكمي باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

٩/٤ الاعتمادات المالية من الحكومة

يتم الاعتراف بالاعتمادات المالية من الحكومة بقيمتها العادلة عندما يكون هناك تأكيد معقول بأن هيئة التنظيم ستقوم باستلام الاعتمادات ويتم الاعتراف بها في بيان الأنشطة على مدى الفترة الضرورية لتطابقها مع التكاليف التي تنوي تعويضها.

١٠/٤ العملات الأجنبية

يتم تحويل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية إلى العملة الوظيفية لأعمال هيئة التنظيم بسعر صرف العملة السائد في تاريخ المعاملة. وتحول الموجودات والمطلوبات المالية المسجلة بالعملات الأجنبية إلى العملة الوظيفية بسعر الصرف السائد في تاريخ التقرير. وتدرج مكاسب وخسائر صرف العملات المحققة وغير المحققة ضمن بيان الأنشطة.

١١/٤ المعايير والتعديلات والتفسيرات الصادرة

المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة والتي تصبح سارية المفعول في أو بعد ١ يناير ٢٠١٢

(i) المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧ *(معدل)* الإفصاحات: تحويل الموجودات المالية

تدخل التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧ اشتراطات إفصاح جديدة عن تحويل الموجودات المالية متضمنة الإفصاحات عن الموجودات المالية التي يتم إلغاء الاعتراف عنها بأكملها والموجودات المالية التي يتم إلغاء الاعتراف عنها بأكملها ولكن تحتفظ الشركة بمشاركة مستمرة فيها.

لم يكن لتبني هذا المعيار أي أثر مهم على إفصاح الأطراف ذات العلاقة بهيئة التنظيم.

٤. السياسات المحاسبية المهمة (تابع)

٤/١١ المعايير والتعديلات والتفسيرات الصادرة (تابع)

المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة والتي تصبح سارية المفعول في أو بعد ١ يناير ٢٠١٢ (تابع)

(ii) التحسينات على المعايير الدولية للتقارير المالية *(٢٠١١)*

احتوت التحسينات على المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة في **٢٠١١** على عدد من التعديلات على المعايير الدولية للتقارير المالية التي يرى مجلس معايير المحاسبة الدولية أنها غير عاجلة ولكنها ضرورية. تشتمل التحسينات على المعايير الدولية للتقارير المالية على تعديلات ينتج عنها تغييرات محاسبية لأغراض العرض والاعتراف والقياس إضافة إلى تعديلات اصطلاحية وتحريرية متعلقة بتشكيلة فردية من المعايير الدولية للتقارير المالية. لم يكن هناك تغييرات مهمة على السياسات المحاسبية لهيئة التنظيم نتيجة لهذه التعديلات.

المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة المصدرة والتي لم يسري مفعولها بعد

أصبح عدد من المعايير الجديدة والتعديلات على المعايير والتفسيرات ساري المفعول للفترات السنوية التي تبدأ بعد **١** يناير **٢٠١٢** ولم يتم تطبيقها في إعداد هذه البيانات المالية. المعايير ذات الصلة بهيئة التنظيم واردة أدناه. لا تخطط هيئة التنظيم لتبني هذه المعايير مبكرا.

(i) معيار المحاسبة الدولي رقم **١** *(تعديل)* – عرض بنود الدخل الشامل الآخر

تشترط التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم **(١)** قيام الكيان بعرض بنود الدخل الشامل الآخر التي يمكن إعادة تصنيفها إلى الربح أو الخسارة في المستقبل في حالة تحقق شروط معينة وذلك بشكل منفصل عن تلك التي لا يمكن أبدا إعادة تصنيفها إلى الربح أو الخسارة. يسري مفعول التعديل للفترات التي تبدأ في أو بعد **١** يوليو **٢٠١٢** مع إمكانية تبنيه مبكرا.

لا يتوقع أن يكون لتطبيق هذا التعديل أثر مهم على البيانات المالية لهيئة التنظيم.

(ii) معيار المحاسبة الدولي رقم **١٩** *(٢٠١١)*: منافع الموظفين

يغير معيار المحاسبة الدولي رقم **١٩** تعريف المنافع قصيرة الأجل والمنافع طويلة الأجل الأخرى للموظفين لتوضيح التمييز بين الاثنين. بالنسبة لبرامج المنافع المحددة لا يتوقع أن يكون لاستبعاد خيار السياسة المحاسبية الخاصة بالاعتراف بالمكاسب والخسائر الاكتوارية أي أثر على هيئة تنظيم مركز قطر للمال. يصبح معيار المحاسبة الدولي رقم **١٩** **(٢٠١١)** ساري المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد **١** يناير **٢٠١٣** مع السماح بتطبيقه مبكرا.

لا تتوقع هيئة التنظيم أي أثر مهم على البيانات المالية نتيجة لتبني هذه التعديلات.

٤. السياسات المحاسبية المهمة (تابع)

١١/٤ المعايير والتعديلات والتفسيرات الصادرة (تابع)

المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة والتي تصبح سارية المفعول في أو بعد ١ يناير ٢٠١٢ (تابع)

(iii) التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم **٧** ومعيار المحاسبة الدولي رقم **٣٢** عن مقاصة الموجودات المالية والمطلوبات المالية *(٢٠١١)*

الإفصاحات - مقاصة الموجودات المالية والمطلوبات المالية (التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم **٧**) تقدم إفصاحات عن أثر اتفاقيات المقاصة على المركز المالي للكيان. يسري مفعول التعديلات للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد **١** يناير **٢٠١٣** والفترات المرحلية ضمن تلك الفترات السنوية.

استنادا إلى متطلبات الإفصاح الجديدة سيكون على هيئة تنظيم مركز قطر للمال تقديم معلومات عن ماهية المبالغ التي تمت مقاصتها في بيان المركز المالي وطبيعة وحدود حق المقاصة بموجب اتفاقيات المقاصة الأصلية أو اتفاقيات مماثلة.

مقاصة الموجودات المالية والمطلوبات المالية (التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم **٣٢**) يوضح معيار المحاسبة الدولي رقم **٣٢** معايير المقاصة من خلال تفسير متى يملك الكيان حقا قانونيا نافذا للمقاصة ومتى تكون التسوية الإجمالية معادلة للتسوية الصافية. يسري مفعول التعديلات للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد **١** يناير **٢٠١٤** والفترات المرحلية ضمن تلك الفترات السنوية. يسمح بالتبني المبكر.

لا تتوقع هيئة التنظيم أثرا مهماً على البيانات المالية نتيجة لتبني هذه التعديلات.

(iv) المعيار الدولي للتقارير المالية **٩**: الأدوات المالية

يدخل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم **٩** (**٢٠٠٩**) متطلبات جديدة لتصنيف وقياس الموجودات المالية. يقدم المعيار الدولي للتقارير المالية رقم **٩** (**٢٠١٠**) إضافات على المعيار المتعلق بالمطلوبات المالية. لدى مجلس المعايير المحاسبية الدولية حاليا مشروعا قائما لوضع تعديلات محدودة على متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم **٩** للتصنيف والقياس وإضافة متطلبات جديدة لمعالجة انخفاض قيمة الموجودات المالية ومحاسبة التحوط.

يصبح المعيار الدولي للتقارير المالية رقم **٩** (لعامي **٢٠١٠** و**٢٠٠٩**) ساري المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد **١** يناير **٢٠١٥** مع السماح بتبنيه مبكرا. وبالنظر لطبيعة هيئة التنظيم لا يتوقع أن يكون لهذا المعيار أثر مهم على البيانات المالية لهيئة التنظيم.

(v) المعيار الدولي للتقارير المالية **١٣** – قياس القيمة العادلة

يحل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم **١٣** محل التوجيه الوارد في المعايير الدولية للتقارير المالية الفردية المتفرقة في عدد من المعايير والتي يوجد بها مصدر واحد للتوجيه فيما يتعلق بقياس القيمة العادلة. فيما عدا بعض الاستثناءات المحدودة، يتم تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم **١٣** عندما تكون قياسات القيمة العادلة أو الإفصاح عنها مطلوبة أو مسموح بها من قبل معايير تقارير مالية دولية أخرى. على الرغم من أن العديد من اشتراطات الإفصاح في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم **١٣** فيما يتعلق بالموجودات المالية والمطلوبات المالية هي مطلوبة بالفعل، سيتطلب تبني هذا المعيار من هيئة تنظيم مركز قطر للمال تقديم إفصاحات إضافية. تتضمن هذه الإفصاحات إفصاحات تدرج القيمة العادلة للموجودات/ المطلوبات غير المالية وإفصاحات عن قياسات القيمة العادلة المدرجة في المستوى **٣**.

٤. السياسات المحاسبية المهمة (تابع)

١١/٤ المعايير والتعديلات والتفسيرات الصادرة (تابع)

المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة والتي تصبح سارية المفعول في أو بعد ١ يناير ٢٠١٢ *(تابع)*

(ب) المعيار الدولي للتقارير المالية ١٣ – قياس القيمة العادلة *(تابع)*

يسري مفعول المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٣ للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٣.

وبالنظر لطبيعة هيئة تنظيم مركز قطر للمال لا يتوقع أن يكون لهذا المعيار أثر مهم على البيانات المالية لهيئة التنظيم.

٥. الموجودات غير الملموسة

	تكاليف تطوير برمجيات ألف دولار أمريكي	أعمال رأسمالية قيد التنفيذ ألف دولار أمريكي	الإجمالي ألف دولار أمريكي
التكلفة			
الرصيد في ١ يناير ٢٠١١	٥٢١	–	٥٢١
إضافات	١٢٦	–	١٢٦
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١١	٦٤٧	–	٦٤٧
إضافات	٩٧	٦١	١٥٨
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢	٧٤٤	٦١	٨٠٥
الإطفاء المتراكم			
الرصيد في ١ يناير ٢٠١١	٤٤	–	٤٤
الإطفاء للسنة	١٩٤	–	١٩٤
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١١	٢٣٨	–	٢٣٨
الإطفاء للسنة	٢٢١	–	٢٢١
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢	٤٥٩	–	٤٥٩
صافي القيمة الدفترية			
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢	٢٨٥	٦١	٣٤٦
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١١	٤٠٩	–	٤٠٩

٦. الأثاث والمعدات

	أثاث وتركيبات ألف دولار أمريكي	معدات مكتبية ألف دولار أمريكي	تحسينات للعقار المستأجر ألف دولار أمريكي	سيارات ألف دولار أمريكي	أعمال رأسمالية قيد التنفيذ ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
التكلفة						
الرصيد في ١ يناير ٢٠١١	٨٣٤	١,٧٤٢	٨٦٤	٢٧	٤٣	٣,٥١٠
إضافات	٦	١١٨	١	–	٧٢	١٩٧
تحويلات	٢٢	–	–	–	(٢٢)	–
استبعادات/مشطوبات	(٥)	(١٢)	(٣)	–	(٢١)	(٤١)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١١	٨٥٧	١,٨٤٨	٨٦٢	٢٧	٧٢	٣,٦٦٦
إضافات	٥	٦٨	–	–	٢	٧٥
تحويلات	–	١٢	–	–	(١٢)	–
استبعادات/مشطوبات	–	(٥)	–	–	(٤٣)	(٤٨)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢	٨٦٢	١,٩٢٣	٨٦٢	٢٧	١٩	٣,٦٩٣
الإهلاك المتراكم						
الرصيد في ١ يناير ٢٠١١	٧٨٠	١,٢١٨	٨١٦	٢٧	–	٢,٨٤١
الإهلاك للسنة	٥٨	٣١٠	٣٠	–	–	٣٩٨
رد من الاستبعادات	(٦)	(١١)	–	–	–	(١٧)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١١	٨٣٢	١,٥١٧	٨٤٦	٢٧	–	٣,٢٢٢
الإهلاك للسنة	١٣	٢٣٨	١٦	–	–	٢٦٨
رد من الاستبعادات	–	(١)	–	–	–	(١)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢	٨٤٥	١,٧٥٤	٨٦٢	٢٧	–	٣,٤٨٩
صافي القيمة الدفترية						
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢	١٧	١٦٩	–	–	١٩	٢٠٤
في ٣١ ديسمبر ٢٠١١	٢٥	٣٣١	١٦	–	٧٢	٤٤٤

٧. المدينون والمصروفات المدفوعة مقدماً

	٢٠١٢ ألف دولار أمريكي	٢٠١١ ألف دولار أمريكي
رسوم مستحقة	٢٩	٤١
مصاريف مدفوعة مقدماً	١,٠٨٨	١,٣١٠
فوائد مدينة	٣٢٢	٢٢١
مدينون آخرون	١٦٨	٣٩٩
انخفاض قيمة الديون المشكوك في تحصيلها (إيضاح ١/٧)	(١٦)	(٥)
	١,٥٩١	١,٩٦٦

١/٧ انخفاض قيمة الديون المشكوك في تحصيلها

رصيد الافتتاح	٥	–
مخصص مكون خلال السنة	١١	٥
رصيد الإقفال	١٦	٥

إن تحليل أعمار الأتعاب والذمم المدينة الأخرى هو كالتالي:

لم تتجاوز تاريخ استحقاقها ولم تنخفض قيمتها	٥٠٣	٦٥٦
منخفضة القيمة بشكل فردي	١٦	٥
	٥١٩	٦٦١

بناء على الخبرة السابقة لهيئة التنظيم، يتوقع أن يتم الاسترداد بالكامل للموجودات المالية غير المنخفضة القيمة. لا تقوم هيئة التنظيم عادة بطلب أية ضمانات مقابل الذمم المدينة وبالتالي فإن معظم الذمم المدينة بدون ضمان.

٨. النقد والأرصدة البنكية

	٢٠١٢ ألف دولار أمريكي	٢٠١١ ألف دولار أمريكي
نقد في الصندوق	١	٢
الحسابات الجارية والودائع لدى البنوك*	٣٦,١٦٦	٣١,١٥٩
النقد والأرصدة البنكية	٣٦,١٦٧	٣١,١٦١

تمثل هذه الودائع ودائع لدى بنوك يتم الاحتفاظ بها بغرض الوفاء بالارتباطات النقدية قصيرة الأجل وهي تحتسب عنها فوائد قد تصل حتى ٢,٥٪.

٩. حقوق الملكية

الاحتياطي العام

تم خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ تحويل مبلغ ٤,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي (٥,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي في سنة ٢٠١١) من الفائض المحتفظ به من السنة السابقة إلى حساب الاحتياطي العام. إن تحويل أي مبلغ من وإلى الاحتياطي العام يتطلب موافقة مجلس الإدارة.

الفائض المحتفظ به

وفقاً للمادة ١٤ من قانون مركز قطر للمال رقم (٧) لسنة ٢٠٠٥ قرر مجلس الإدارة الاحتفاظ بالمبلغ الفائض من الاعتمادات الحكومية على زيادة المصروفات على الإيرادات للسنة. يمكن استخدام هذا الفائض في أي نشاط من أنشطة هيئة التنظيم.

١٠. دائنون ومبالغ مستحقة الدفع

	٢٠١٢ ألف دولار أمريكي	٢٠١١ ألف دولار أمريكي
مصاريف مستحقة الدفع	٤,٦٤٦	٤,٢٩١
دعم حكومي مستلم مقدما	٨٧٩	—
دائنون تجاريون	٢٤٨	٤١٩
مكافآت الموظفين السنوية	٧٥	٨٢
مستحقات لطرف ذي علاقة (إيضاح ١/١٣)	١٠	١٨
مبالغ مدفوعة مقدما من العملاء	١,٨٠١	١,٤٩٥
مبالغ مستردة	٢٥١	٢٥١
حسابات دائنة أخرى	١٢	١٧٦
	٧,٩٢٢	٦,٧٣٢

تمثل المبالغ المستردة تكاليف تحقيقات تم استردادها من كيانات مسجلة وستتم مقاصتها في مقابل مصروفات التحقيقات المستقبلية.

١١. مصروفات عمومية وإدارية

	٢٠١٢ ألف دولار أمريكي	٢٠١١ ألف دولار أمريكي
إيجار	١,٥٤٦	١,٣١١
أتعاب استشارية ومهنية	٦٤٤	٦٢٦
إهلاك (إيضاح ٦)	٣٦٨	٣٩٨
إطفاء تكاليف برمجيات (إيضاح ٥)	٢٢١	١٩٤
مصروفات متعلقة بوسائل الإعلام	٤٦	—
مصروفات أخرى	١,٦٠٣	١,٥٩٢
	٤,٣٢٨	٤,١٢١

١٢. الالتزامات

	٢٠١٢ ألف دولار أمريكي	٢٠١١ ألف دولار أمريكي
النفقات الرأسمالية التقديرية المتعاقد عليها والتي لم يتم تكبدها		
معدات مكتبية	—	٢٢
الحد الأدنى لالتزامات المبالغ المستحقة الدفع مستقبلاً بموجب عقود إيجار غير قابلة للإلغاء كما يلي:		
خلال سنة واحدة	١,٥٦١	٥١٦
بعد سنة ولكن لا تزيد عن خمس سنوات	٢,٤٤٤	—
التزامات أخرى		
خلال سنة واحدة	٤٤	٩٣

١٣. معاملات وأرصدة الأطراف ذات العلاقة

تعتبر الأطراف على أنها ذات علاقة لو كان لدى أحد الأطراف القدرة على التحكم في الطرف الآخر وممارسة تأثير مهم عليه في اتخاذ القرارات المالية والتشغيلية. تتضمن الأطراف ذات العلاقة الأجهزة الأخرى التابعة لمركز قطر للمال والإدارات الحكومية والوزارات وأعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين في هيئة التنظيم والمؤسسات التي هم مالكوها الرئيسيون. يتم اعتماد سياسات الأسعار والشروط المتعلقة بالمعاملات من قبل إدارة هيئة التنظيم.

١/١٣ مستحقات لطرف ذي علاقة

الأرصدة المستحقة لطرف ذي علاقة هي على النحو التالي:

	٢٠١٢ ألف دولار أمريكي	٢٠١١ ألف دولار أمريكي
هيئة مركز قطر للمال	١٠	١٨

١٣. معاملات وأرصدة الأطراف ذات العلاقة (تابع)

٢/١٣ معاملات الأطراف ذات العلاقة

تم القيام بإجراء المعاملات المهمة التالية مع الأطراف ذات العلاقة خلال السنة:

	٢٠١٢ ألف دولار أمريكي	٢٠١١ ألف دولار أمريكي
اعتمادات مالية من الحكومة	٣٤,٣٠٦	٢٩,٥٤٦
خدمات من هيئة مركز قطر للمال	١,٤٠٠	١,١٤٧
خدمات ومصروفات مدفوعة بالنيابة عن أطراف ذات علاقة	١٥	٢٠

المعاملات مع كبار موظفي الإدارة

يشمل كبار موظفي الإدارة مجلس الإدارة، والرئيس التنفيذي، والمدراء التنفيذيين، ورئيس العمليات، ورئيس الشؤون المالية. تتضمن المكافآت المدفوعة لكبار موظفي الإدارة المصروفات التالية:

	٢٠١٢ ألف دولار أمريكي	٢٠١١ ألف دولار أمريكي
مكافآت قصيرة الأجل	٤,٣٤٤	٥,٦٠٩

١٤. إدارة المخاطر المالية

تتعرض هيئة تنظيم مركز قطر للمال إلى المخاطر التالية من استخدامها للأدوات المالية:

- مخاطر الائتمان
- مخاطر السيولة
- مخاطر السوق

يقدم هذا الإيضاح معلومات عن تعرض هيئة التنظيم للمخاطر المذكورة أعلاه والغايات والسياسات وإجراءات هيئة التنظيم في قياس وإدارة المخاطر. تم إدراج إيضاحات كمية إضافية ضمن هذه البيانات المالية.

١٤. إدارة المخاطر المالية (تابع)

إطار عمل إدارة المخاطر

تقع على مجلس الإدارة المسؤولية الكلية عن وضع إطار عمل إدارة المخاطر بهيئة التنظيم والإشراف عليه. تم وضع سياسات إدارة المخاطر الخاصة بهيئة التنظيم لتحديد وتحليل المخاطر التي تواجهها ووضع الحدود والضوابط المناسبة للمخاطر ورصد المخاطر والالتزام بالحدود. تتم مراجعة سياسات وأنظمة إدارة المخاطر بصورة منتظمة لتعكس التغييرات في ظروف السوق والمنتجات والخدمات المقدمة. تتم مراجعة سياسات وأنظمة إدارة المخاطر بصورة منتظمة لتعكس التغييرات في ظروف السوق وأنشطة هيئة التنظيم.

١/١٤ مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر الخسارة المالية لهيئة التنظيم الناتجة عن عجز طرف مقابل في أداة مالية عن الوفاء بالتزاماته التعاقدية وهي تنشأ أساسا من الأتعاب والذمم المدينة الأخرى والأرصدة لدى البنوك.

تمثل القيمة الدفترية للموجودات المالية الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان. كان الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان كما في تاريخ التقرير كما يلي:

	٢٠١٢ ألف دولار أمريكي	٢٠١١ ألف دولار أمريكي
أتعاب مدينة	١٣	٣٦
أرصدة لدى البنوك	٣٦,١٦٦	٣١,١٥٩
ذمم مدينة أخرى	٤٩٠	٦٢٠
	٣٦,١٦٩	٣١,٨١٥

مخاطر الائتمان المتعلقة بالأرصدة لدى البنوك محدودة إذ أن هيئة التنظيم تتعامل فقط مع بنوك بارزة داخل وخارج قطر.

١٤. إدارة المخاطر المالية (تابع)

٢/١٤ مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر عدم تمكن هيئة التنظيم من الوفاء بالتزامات الدفع لديها المصاحبة لمطلوباتها المالية التي يتم سدادها عن طريق تقديم نقد أو موجودات مالية أخرى عند حلول موعد استحقاقها. تحد هيئة تنظيم مركز قطر للمال من مخاطر السيولة لديها بالحصول على اعتمادات من الحكومة لتمويل نفقات التشغيل والنفقات الرأسمالية لديها. إن شروط الخدمات بهيئة التنظيم توجب سداد المبالغ خلال **٣٠** يوماً من تاريخ الخدمة.

يوضح الجدول التالي ملمح استحقاق المطلوبات المالية لهيئة التنظيم في **٣١** ديسمبر استنادا إلى المدفوعات التعاقدية غير المخصومة:

		إجمالي التدفقات النقدية غير المخصومة	
	القيمة الدفترية ألف دولار أمريكي	التدفقات النقدية التعاقدية ألف دولار أمريكي	سنة واحدة أو أقل ألف دولار أمريكي
٢٠١٢			
حسابات دائنة	٣,٢٧٦	(٣,٢٧٦)	(٣,٢٧٦)
الإجمالي	٣,٢٧٦	(٣,٢٧٦)	(٣,٢٧٦)

		إجمالي التدفقات النقدية غير المخصومة	
	القيمة الدفترية ألف دولار أمريكي	التدفقات النقدية التعاقدية ألف دولار أمريكي	سنة واحدة أو أقل ألف دولار أمريكي
٢٠١١			
حسابات دائنة	**٢,٤٤١**	**(٢,٤٤١)**	**(٢,٤٤١)**
الإجمالي	**٢,٤٤١**	**(٢,٤٤١)**	**(٢,٤٤١)**

١٤. إدارة المخاطر المالية (تابع)

٣/١٤ مخاطر السوق

مخاطر السوق هي المخاطر المتمثلة في أن تؤدي التغيرات في أسعار السوق مثل أسعار صرف العملات الأجنبية ومعدلات الفائدة وأسعار الأسهم إلى التأثير على فائض هيئة التنظيم أو قيمة ما تحتفظ به من أدوات مالية.

مخاطر العملات الأجنبية

مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تقلّب قيمة الأدوات المالية بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. يتم القيام بالنشاط الرئيسي لهيئة التنظيم بالدولار الأمريكي والريال القطري. وبما أن الريال القطري مربوط بالدولار الأمريكي، تعتبر مخاطر العملات الأجنبية في أدنى حدودها.

مخاطر معدلات الفائدة

تعكس مخاطر معدلات الفائدة التغيرات في معدلات الفائدة والتي قد تؤثر على العائدات المستقبلية. هيئة تنظيم مركز قطر للمال غير معرضة إلى مخاطر معدلات الفائدة على موجوداتها التي تحمل الفوائد (الودائع البنكية) حيث أن معدلات الفائدة على الودائع البنكية ثابتة. لا يتأثر بيان الأنشطة وحقوق الملكية بالتغيرات المحتملة المعقولة في معدلات الفائدة، مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى ثابتة، حيث أن هيئة التنظيم لا تحتفظ بموجودات مالية ومطلوبات مالية ذات معدلات فائدة متغيرة في تاريخ التقرير.

مخاطر سعر السهم

مخاطر سعر السهم هي مخاطر انخفاض القيم العادلة للأسهم نتيجة للتغيرات في مستويات مؤشرات الأسهم والقيمة العادلة للأسهم الفردية. لا تتعرض هيئة التنظيم إلى مخاطر سعر السهم حيث أنها لا تحتفظ باستثمارات في أدوات حقوق ملكية.

١٤. إدارة المخاطر المالية (تابع)

٤/١٤ تحديد القيم العادلة

تقوم الإدارة بتقدير ما إذا كانت القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات المالية في تاريخ التقرير تعتبر قيمة تقريبية معقولة لقيمتها العادلة.

١٥. التقديرات والأحكام المهمة

يتطلب إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية من الإدارة أن تضع الأحكام والتقديرات والافتراضات التي تؤثر على تنفيذ السياسات المحاسبية ومبالغ الأصول والخصوم والدخل والمصروفات. يمكن للنتائج الفعلية أن تختلف عن التقديرات.

إهلاك وانخفاض قيمة الأثاث والمعدات

عند القيام بإجراء تقديرات للإهلاك والأعمار الإنتاجية تستخدم الإدارة الطريقة والأعمار الإنتاجية التي تعكس النمط الذي يمكن من خلاله لهيئة تنظيم مركز قطر للمال الاستفادة من المنافع الاقتصادية المتوقعة من الموجودات. تتم مراجعة الطريقة المطبقة والأعمار الإنتاجية في كل نهاية سنة مالية ولو كان هناك تغيير في النمط المتوقع للاستفادة من المنافع المستقبلية المضمنة في الموجودات سيتم تغيير الطريق أو الأعمار الإنتاجية لتعكس التغير في النمط. تتم المحاسبة عن هذا التغيير كتغيير في التقديرات المحاسبية وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم ٨ "السياسات المحاسبية، التغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء".

إطفاء الموجودات غير الملموسة

يتم تسجيل الموجودات غير الملموسة بالتكلفة ناقصا الإطفاء المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة. يتم إطفاء الموجودات غير الملموسة بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة بثلاث (٣) سنوات اعتبارا من توفر الأصل للاستخدام المنشود منه. تتم مراجعة القيمة الدفترية للموجودات غير الملموسة في تاريخ كل تقرير لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر على الانخفاض في القيمة. في حال وجود ذاك المؤشر يتم تقدير قيمة الأصل غير الملموس القابلة للاسترداد. يتم الاعتراف بخسارة الانخفاض في القيمة في حال زادت القيمة الدفترية للأصل غير الملموس عن قيمته المقدرة القابلة للاسترداد.

١٥. التقديرات والأحكام الهامة (تابع)

انخفاض قيمة الذمم المدينة

يتم إجراء تقدير للمبلغ القابل للتحصيل من الذمم المدينة عندما يصبح من غير المحتمل تحصيل المبلغ الكامل. بالنسبة للمبالغ المهمة بصفة فردية يتم إجراء هذا التقدير على أساس فردي. بالنسبة للمبالغ غير المهمة بصفة فردية ولكنها تجاوزت موعد استحقاقها يتم إجراء التقدير بصورة جماعية ويحتسب لها مخصص بناء على طول الفترة الزمنية التي ظلت فيها متجاوزة لموعد استحقاقها على أساس معدلات الاسترداد التاريخية.

١٦. أرقام المقارنة

تمت إعادة تبويب بعض أرقام المقارنة لتتفق مع طريقة العرض المتبعة في البيانات المالية للسنة الحالية. ليس لإعادة التبويب المذكور أثر جوهري على صافي الموجودات أو صافي ربح السنة الماضية.

الفرد المعتمد

هو الفرد الذين توافق هيئة التنظيم على اعتماده لتأدية وظيفة قيد الضبط أو أكثر.

الشركة المصرح لها

هي الشركة التي منحت تصريحاً لمزاولة نشاط منظم أو أكثر في مركز قطر للمال أو من خلاله.

الوظيفة قيد الضبط

هي الوظيفة التي يجوز أداؤها من قبل فرد معتمد بموجب المادة (٤١) من أنظمة وقواعد الخدمات المالية، والمنشأة بموجب تلك المشار إليها.

الشركة

هي شخص معنوي (سواء كان مؤسساً في مركز قطر للمال أو خارجه)، أو شركة محدودة متحدة (سواء كانت مؤسسة في مركز قطر للمال أو خارجه)، أو شركة توصية بسيطة.

الشركة المرخصة

هي الشركة التي منحت ترخيصاً بالقيام بنشاط مسموح به أو أكثر في مركز قطر للمال أو من خلاله.

النشاط المسموح به

ينص قانون مركز قطر للمال (الجدول ٣) على عدد من الأنشطة المسموح مزاولتها في مركز قطر للمال أو من خلاله. ويتعين على الشركة التي تنفذ نشاطاً مسموحاً به في مركز قطر للمال أو من خلاله أن تحمل ترخيصاً من هيئة مركز قطر للمال. ويكون بعض الأنشطة المسموح بها أيضاً أنشطة منظمة. ويتعين على الشركة التي تزاول الأنشطة المنظمة من مركز قطر للمال أو من خلاله أن تحمل تصريحاً بذلك من هيئة التنظيم (بالإضافة إلى الترخيص)، وتكون هذه الأنشطة خاضعة لأنظمة هيئة التنظيم.

مركز قطر للمال

أنشأت دولة قطر مركز قطر للمال بموجب القانون رقم (٧) لعام ٢٠٠٥ بهدف استقطاب المؤسسات المالية العالمية والشركات المتعددة الجنسيات لإنشاء أعمال لها في مركز قطر للمال ولتشجيع مشاركتها في سوق الخدمات المالية المتنامية في قطر والمنطقة. ويتم تنظيم وتشغيل الأنظمة والبيئة التجارية والتنظيمية لمركز قطر للمال من خلال هيئات مستقلة عن بعضها البعض وعن الأنظمة القطرية وهي التالية:

- هيئة مركز قطر للمال"(الهيئة)"، وهي تدير العمليات التجارية لمركز قطر للمال. فتتولى الهيئة الإشراف على مكتب تسجيل الشركات الذي يؤسس الشركات المحدودة المسؤولية والشركات المحدودة المتحدة في مركز قطر للمال، ويسجل فروع الشركات التي تعمل في المركز.
- هيئة التنظيم وهي تقوم بتصريح وتنظيم الأعمال المصرفية والمالية والتأمينية التي تتم مزاولتها في مركز قطر والإشراف عليها. وتؤدي هيئة التنظيم وظائف أخرى أيضاً وبخاصة تلك المتصلة بمكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب.
- محكمة التنظيم، وهي تنظر في دعاوى الاستئناف ضد القرارات الصادرة عن هيئة التنظيم.
- المحكمة المدنية والتجارية، وهي تختص بتحديد النزاعات المرتبطة بالأنشطة التي تتم مزاولتها في مركز قطر للمال أو من خلاله، أو بالأحداث التي تحصل في مركز قطر للمال.

الأنشطة المنظمة

الأنشطة المنظمة هي تلك الخاضعة للتصريح والتنظيم من قبل هيئة التنظيم، وأبرز الأنشطة المنظمة هي الخدمات المالية والمصرفية وأعمال التأمين.

الملحق ١ - التراخيص السارية حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٢، وتشمل الشركات المصرح لها والشركات المرخصة (غير المنظمة)

الجدول أ – الشركات المصرح لها

	رقم الرخصة	اسم الشركة المصرح لها	تاريخ التصريح	الوضع القانوني
المؤسسات المصرفية				
١.	٠٠٠٣	Arab Jordan Investment Bank (Qatar) LLC	٢٠٠٥/١٢/٠٥	شركة محدودة المسؤولية
٢.	٠٠٠٥	Credit Suisse (Qatar) LLC	٢٠٠٦/٠٣/٠١	شركة محدودة المسؤولية
٣.	٠٠٢٧	Bank Audi LLC	٢٠٠٦/١٢/٢١	شركة محدودة المسؤولية
٤.	٠٠٤٥	Al Rayan Investment LLC	٢٠٠٧/٠٤/٠٣	شركة محدودة المسؤولية
٥.	٠٠٤٨	QINVEST LLC	٢٠٠٧/٠٤/٣٠	شركة محدودة المسؤولية
٦.	٠٠٧٩	BLOM Bank Qatar LLC	٢٠٠٨/٠٤/٠٧	شركة محدودة المسؤولية
٧.	٠٠٩١	Qatar First Investment Bank LLC	٢٠٠٨/٠٩/٠٤	شركة محدودة المسؤولية
٨.	٠٠١٨	Barclays Bank PLC	٢٠٠٦/٠٩/١٠	فرع
٩.	٠٠١٩	Morgan Stanley & Co International PLC	٢٠٠٦/٠٩/١٢	فرع
١٠.	٠٠٢٦	EMIRATES NBD PJSC	٢٠٠٦/١٢/١٢	فرع
١١.	٠٠٣٢	Deutsche Bank AG Doha (QFC) Branch	٢٠٠٦/١٢/٢٨	فرع
١٢.	٠٠٤١	ICICI Bank Limited	٢٠٠٧/٠٣/٢١	فرع
١٣.	٠٠٤٣	Citibank, N.A.	٢٠٠٧/٠٣/٣١	فرع
١٤.	٠٠٤٦	The Royal Bank of Scotland PLC	٢٠٠٧/٠٤/٠٤	فرع

الملحق ١ - التراخيص السارية حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٢، وتشمل الشركات المصرح لها والشركات المرخصة (غير المنظمة)

	رقم الرخصة	اسم الشركة المصرح لها	تاريخ التصريح	الوضع القانوني
١٥.	٠٠٠٥٢	(BMI BANK B.S.C. (c	٢٠٠٧/٠٦/٢٨	فرع
١٦.	٠٠٠٥٣	Goldman Sachs International	٢٠٠٧/٠٧/٠٩	فرع
١٧.	٠٠٠٦٦	Industrial and Commercial Bank of China Limited	٢٠٠٨/٠١/٣١	فرع
١٨.	٠٠٠٧٣	Sumitomo Mitsui Banking Corporation	٢٠٠٨/٠٣/٠٨	فرع
١٩.	٠٠٠٧٥	Union National Bank	٢٠٠٨/٠٣/٠٨	فرع
٢٠.	٠٠٠٨١	Samba Financial Group	٢٠٠٨/٠٥/٢٥	فرع
٢١.	٠٠٠٨٤	Coutts & Co	٢٠٠٨/٠٦/١٩	فرع
٢٢.	٠٠٠٨٧	UBS AG	٢٠٠٨/٠٧/٢٣	فرع
٢٣.	٠٠٠٩٨	First Gulf Bank - QFC Branch	٢٠٠٨/١١/٢٤	فرع
٢٤.	٠٠١٠٣	The Bank of Tokyo-Mitsubishi UFJ, Ltd.	٢٠٠٩/٠١/١٥	فرع
٢٥.	٠٠١٠٦	Nomura International plc, Qatar Financial Centre Branch	٢٠٠٩/٠٥/٢٨	فرع
٢٦.	٠٠١٢٨	JPMorgan Chase Bank, N.A.- Qatar Financial Centre Branch	٢٠١١/٠١/٠٥	فرع
٢٧.	٠٠١٣٧	State Bank of India – QFC Branch	٢٠١١/٠٤/٠٧	فرع
٢٨.	٠٠١٤٣	Abu Dhabi Islamic Bank – Qatar Financial Centre Branch	٢٠١١/٠٧/٣١	فرع

الملحق ١ - التراخيص السارية حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٢، وتشمل الشركات المصرح لها والشركات المرخصة (غير المنظمة)

	رقم الرخصة	اسم الشركة المصرح لها	تاريخ التصريح	الوضع القانوني
شركات التأمين، وإعادة التأمين، والوساطة التأمينية				
١.	٠٠٠٣٤	QIC International LLC	٢٠٠٧/٠٢/١٢	شركة محدودة المسؤولية
٢.	٠٠٠٥٤	Doha Bank Assurance Company LLC	٢٠٠٧/٠٧/١٦	شركة محدودة المسؤولية
٣.	٠٠٠٥٧	NascoKaraoglan Qatar LLC	٢٠٠٧/٠٨/٠٨	شركة محدودة المسؤولية
٤.	٠٠٠٨٥	Marsh Qatar LLC	٢٠٠٨/٠٦/٣٠	شركة محدودة المسؤولية
٥.	٠٠٠٨٦	Aon Qatar LLC	٢٠٠٨/٠٧/٢٢	شركة محدودة المسؤولية
٦.	٠٠١٠٩	International Financial Services (Qatar) LLC	٢٠٠٩/٠٧/٢٨	شركة محدودة المسؤولية
٧.	٠٠١١٣	Guardian Wealth Management Qatar LLC	٢٠٠٩/١٠/٢٠	شركة محدودة المسؤولية
٨.	٠٠١١٤	SEIB Insurance and Reinsurance Company LLC	٢٠٠٩/١٠/٢١	شركة محدودة المسؤولية
٩.	٠٠١١٥	Chedid and Associates Qatar LLC	٢٠٠٩/١٠/٢١	شركة محدودة المسؤولية
١٠.	٠٠١١٧	Q-Re LLC	٢٠٠٩/١٢/٠٦	شركة محدودة المسؤولية
١١.	٠٠١٤١	Q Life & Medical Insurance Company LLC	٢٠١١/٦/٣٠	شركة محدودة المسؤولية
١٢.	٠٠١٤٢	Daman Health Insurance Qatar LLC	٢٠١٢/٥/٢٧	شركة محدودة المسؤولية
١٣.	٠٠٠٢٤	AXA Insurance (Gulf) BSC	٢٠٠٦/١١/١٩	فرع

الملحق ١ - التراخيص السارية حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٢، وتشمل الشركات المصرح لها والشركات المرخصة (غير المنظمة)

	رقم الرخصة	اسم الشركة المصرح لها	تاريخ التصريح	الوضع القانوني
١٤.	٠٠٠٣٥	CHARTIS MEMSA Insurance Company Limited	٢٠٠٧/٠٢/١٨	فرع
١٥.	٠٠٠٣٦	American Life Insurance Company ("ALICO")	٢٠٠٧/٠٢/٢٦	فرع
١٦.	٠٠٠٦٧	Zurich International Life Limited	٢٠٠٧/١١/٠٨	فرع
١٧.	٠٠٠٩٣	MARSH BROKERS LIMITED	٢٠٠٨/٠٩/١٤	فرع
١٨.	٠٠٠٩٩	Nexus Financial Services WLL	٢٠٠٨/١١/٣٠	فرع
١٩.	٠٠١٠١	Mitsui Sumitomo Insurance Company (Europe) Ltd.	٢٠٠٨/١٢/١٧	فرع
٢٠.	٠٠١١٠	MedGulf Allianz Takaful – QFC Branch	٢٠٠٩/٠٨/٠٩	فرع
٢١.	٠٠١١٢	T'azur Company b.s.c.(c) – QFC Branch	٢٠٠٩/٠٩/١٧	فرع
٢٢.	٠٠١٣١	Takaful International Company – QFC Branch	٢٠١١/٠٢/١٥	فرع
٢٣.	٠٠١٤٧	Bahrain National Insurance Company BSC (C) QFC Branch	٢٠١١/١٠/١٠	فرع
٢٤.	٠٠١٦٣	Allianz Worldwide Care Ltd.	٢٠١٢/٨/١٣	فرع
٢٥.	٠٠١٦٦	Zurich Insurance Company Ltd. QFC Branch	٢٠١٢/١٠/٨	فرع

الملحق ١ - التراخيص السارية حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٢، وتشمل الشركات المصرح لها والشركات المرخصة (غير المنظمة)

	رقم الرخصة	اسم الشركة المصرح لها	تاريخ التصريح	الوضع القانوني
شركات إدارة الأصول وشركات الاستثمار				
١.	٠٠٠٠٨	AXA Investment Managers LLC	٢٠٠٦/٠٤/٢٣	شركة محدودة المسؤولية
٢.	٠٠٠١٢	QREIC Sukuk LLC	٢٠٠٦/٠٧/١٠	شركة محدودة المسؤولية
٣.	٠٠٠٢٨	Alpen Capital Investment Bank (Qatar) LLC	٢٠٠٦/١٢/٢١	شركة محدودة المسؤولية
٤.	٠٠٠٦٩	EFG-Hermes Qatar LLC	٢٠٠٧/١٢/١٣	شركة محدودة المسؤولية
٥.	٠٠٠٧٢	Bank Sarasin-Alpen (Qatar) LLC	٢٠٠٨/٠٢/١٧	شركة محدودة المسؤولية
٦.	٠٠٠٨٨	State Street Middle East North Africa LLC	٢٠٠٨/٠٧/٢٩	شركة محدودة المسؤولية
٧.	٠٠٠٩٦	QNB Capital LLC	٢٠٠٨/٠٩/٢٨	شركة محدودة المسؤولية
٨.	٠٠١١٦	Rothschild (Qatar) LLC	٢٠٠٩/١١/١٨	شركة محدودة المسؤولية
٩.	٠٠١٢٩	Concordia Capital LLC	٢٠١١/٠١/١٣	شركة محدودة المسؤولية
١٠.	٠٠١٤٥	Amwal LLC	٢٠١١/٠٩/١٤	شركة محدودة المسؤولية

الملحق ١ - التراخيص السارية حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٢، وتشمل الشركات المصرح لها والشركات المرخصة (غير المنظمة)

الجدول ب - الشركات المرخصة - غير المنظمة

	رقم الرخصة	اسم الشركة	تاريخ الترخيص	الأنشطة المسموح بها - غير المصرّح لها
١.	٠٠٠٤	Qatar Holding LLC	٢٠٠٦/٠٤/٠٤	الأعمال التجارية للشركات القابضة
٢.	٠٠٠٦	Arab Law Bureau LLP	٢٠٠٦/٠٣/٢٠	خدمات مهنيّة (قانونية)
٣.	٠٠١٣	PricewaterhouseCoopers - Qatar LLC	٢٠٠٦/٠٨/٢١	خدمات مهنية (تأمين، خدمات استشارية، ضرائب)
٤.	٠٠١٤	Eversheds LLP	٢٠٠٦/٠٨/٢٤	خدمات مهنيّة (قانونية)
٥.	٠٠١٥	Eversheds Legal Services (Qatar) LLC	٢٠٠٦/٠٨/٢٤	خدمات مهنيّة (قانونية)
٦.	٠٠١٧	Bell Pottinger Communications Limited	٢٠٠٦/٠٨/٣١	خدمات مهنية (علاقات عامة)
٧.	٠٠٢٠	Talent Partners in the Gulf Limited	٢٠٠٦/١٠/٣٠	خدمات مهنية
٨.	٠٠٢٣	International Legal Consultants LLC	٢٠٠٦/١١/١٣	خدمات مهنية (قانونية، شركات، إدارة الصناديق الاستئمانية)
٩.	٠٠٢٥	Region Holdings LLC	٢٠٠٦/١٢/١١	خدمات مهنية (استشارات استراتيجية وإدارية)
١٠.	٠٠٢٩	Clyde & Co LLP	٢٠٠٦/١٢/٢٧	خدمات مهنية (قانونية)
١١.	٠٠٣٠	International Mercantile Exchange Holdings LLC	٢٠٠٦/١٢/٢٧	الأعمال التجارية الخاصّة بالشركات القابضة
١٢.	٠٠٣١	HFI Middle East LLC	٢٠٠٦/١٢/٢٨	خدمات مهنية (قانونية)
١٣.	٠٠٣٣	Badri and Salim El Meouchi, LLP	٢٠٠٦/١٢/٢٨	خدمات مهنية (قانونية)

الملحق ١ - التراخيص السارية حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٢، وتشمل الشركات المصرح لها والشركات المرخصة (غير المنظمة)

	رقم الرخصة	اسم الشركة	تاريخ الترخيص	الأنشطة المسموح بها - غير المصرّح لها
١٤.	٠٠٠٣٧	Qtel International Investments LLC	٢٠٠٧/٠٣/٠١	الأعمال التجارية الخاصة بالشركات القابضة
١٥.	٠٠٠٣٨	Sayel M. Daher Law Offices LLC	٢٠٠٧/٠٣/١١	خدمات مهنية (قانونية)
١٦.	٠٠٠٣٩	SKCA Morison Chartered Accountants LLC	٢٠٠٧/٠٣/١٨	خدمات مهنية (تدقيق، محاسبة، استشارات)
١٧.	٠٠٠٤٧	WongPartnership LLP	٢٠٠٧/٠٤/٢٢	خدمات مهنية (قانونية)
١٨.	٠٠٠٥٠	Accenture Middle East BV	٢٠٠٧/٠٥/٢٠	خدمات مهنية (استشارات، تلزيم العمليات التجارية)
١٩.	٠٠٠٥١	KPMG LLC	٢٠٠٧/٠٥/٢٤	خدمات مهنية (تدقيق، ضرائب، استشارات)
٢٠.	٠٠٠٥٦	GlobeMed Qatar LLC	٢٠٠٧/٠٨/٠٨	خدمات مهنية (إدارة التأمين وإعادة التأمين لدى الطرف الثالث)
٢١.	٠٠٠٥٨	Rödl Consulting Middle East LLC	٢٠٠٧/٠٨/٠٩	خدمات مهنية (استتشارات)
٢٢.	٠٠٠٦٠	Qtel Group LLC	٢٠٠٧/٠٨/٢٨	مقر الشركة الرئيسي، المكاتب الإدارية، وعمليات الخزينة
٢٣.	٠٠٠٦٤	SNR Denton & Co.	٢٠٠٧/١٠/٠٩	خدمات مهنية (قانونية)
٢٤.	٠٠٠٦٨	Haggie Hepburn Qatar LLC	٢٠٠٧/١٢/٠٥	خدمات مهنية (علاقات عامة)
٢٥.	٠٠٠٧٤	McNair Chambers LLC	٢٠٠٨/٠٣/٠٨	خدمات مهنية (قانونية)

الملحق ١ - التراخيص السارية حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٢، وتشمل الشركات المصرح لها والشركات المرخصة (غير المنظمة)

	رقم الرخصة	اسم الشركة	تاريخ الترخيص	الأنشطة المسموح بها - غير المصرّح لها
٢٦.	٠٠٠٧٦	Reed Personnel Services Qatar LLC	٢٠٠٨/٠٣/١٣	خدمات مهنية (توظيف)
٢٧.	٠٠٠٧٧	DLA Piper Middle East LLP	٢٠٠٨/٠٣/٣١	خدمات مهنية (قانونية)
٢٨.	٠٠٠٧٨	CCL Qatar LLC	٢٠٠٨/٠٣/٣١	خدمات مهنية (استشارات)
٢٩.	٠٠٠٨٠	Cunningham Lindsey Qatar LLC	٢٠٠٨/٠٥/١٩	خدمات مهنية (تعديل الخسارة)
٣٠.	٠٠٠٨٣	Allied Advisors LLC	٢٠٠٨/٠٦/١٨	خدمات مهنية (استشارات)
٣١.	٠٠٠٨٩	Latham & Watkins LLP	٢٠٠٨/٠٨/١٨	خدمات مهنية (قانونية)
٣٢.	٠٠٠٩٢	Al Tamimi & Company International Ltd.	٢٠٠٨/٠٩/١٠	خدمات مهنية (قانونية)
٣٣.	٠٠٠٩٤	McKinsey & Company, Inc. Qatar	٢٠٠٨/٠٩/١٨	خدمات مهنية (استشارات ادارية)
٣٤.	٠٠٠٩٥	Citigate Dewe Rogerson Limited	٢٠٠٨/٠٩/٢٣	خدمات مهنية (علاقات عامة)
٣٥.	٠٠٠٩٧	Qatar Insurance Services LLC	٢٠٠٨/١١/٢٤	خدمات مهنية (استشارات)
٣٦.	٠٠١٠٢	Dewey & LeBoeuf LLP	٢٠٠٩/٠١/١٣	خدمات مهنية (قانونية)
٣٧.	٠٠١٠٤	Moore Stephens Services (Qatar) LLC	٢٠٠٩/٠٤/٠٥	خدمات مهنية (محاسبة)
٣٨.	٠٠١٠٥	Bloomberg L.P. - QFC Branch	٢٠٠٩/٠٤/٣٠	خدمات مهنية (وسائط متعددة)

الملحق ١ - التراخيص السارية حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٢، وتشمل الشركات المصرح لها والشركات المرخصة (غير المنظمة)

	رقم الرخصة	اسم الشركة	تاريخ الترخيص	الأنشطة المسموح بها - غير المصرّح لها
٣٩.	٠٠١٠٧	QInvest Partners LLC	٢٠٠٩/٠٦/١٤	تشغيل وإدارة الصناديق الاستئمانية والترتيبات المماثلة
٤٠.	٠٠١٠٨	White & Case LLP	٢٠٠٩/٠٧/٠٩	خدمات مهنية (قانونية)
٤١.	٠٠١١٨	NYSE Qatar LLC	٢٠١٠/٠٢/٠٤	خدمات مهنية (استشارات)
٤٢.	٠٠١١٩	Booz & Company (Qatar) LLC	٢٠١٠/٠٢/٠٧	خدمات مهنية (استشارات)
٤٣.	٠٠١٢٠	Allen & Overy LLP - QFC Branch	٢٠١٠/٠٢/٠٩	خدمات مهنية (قانونية)
٤٤.	٠٠١٢١	Kane LLC	٢٠١٠/٠٨/٢٥	خدمات مهنية (استشارات)
٤٥.	٠٠١٢٣	Thomson Reuters (Markets) Middle East Limited - QFC Branch	٢٠١٠/١١/٠٢	خدمات مهنية (وسائط متعددة)
٤٦.	٠٠١٢٤	Qatar Finance and Business Academy LLC	٢٠١٠/١١/٠٤	أعمال وتثقيف مهني
٤٧.	٠٠١٢٥	Michael Page International (UAE) Limited - QFC Branch	٢٠١٠/١١/٢٨	خدمات مهنية (خدمات استشارية وتوظيف)
٤٨.	٠٠١٢٦	QInvest Capital LP	٢٠١٠/١٢/٢٣	تشغيل وإدارة الصناديق والترتيبات المماثلة
٤٩.	٠٠١٢٧	QGOLD LLC	٢٠١١/٠١/٠٥	الأعمال التجارية الخاصة بالشركات القابضة
٥٠.	٠٠١٣٠	SThree Qatar LLC	٢٠١١/٠١/٢٤	خدمات مهنية (خدمات استشارية وتوظيف)

الملحق ١ - التراخيص السارية حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٢، وتشمل الشركات المصرح لها والشركات المرخصة (غير المنظمة)

	رقم الرخصة	اسم الشركة	تاريخ الترخيص	الأنشطة المسموح بها - غير المصرّح لها
٥١.	٠٠١٣٢	Clifford Chance International LLP - QFC Branch	٢٠١١/٠٢/٢١	خدمات مهنية (قانونية)
٥٢.	٠٠١٣٣	Qatar Asset Management Company LLC	٢٠١١/٠٢/٢٨	الأعمال التجارية الخاصة بالشركات القابضة
٥٣.	٠٠١٣٤	McGrigors LLP - QFC Branch	٢٠١١/٠٣/٠٧	خدمات مهنية (قانونية)
٥٤.	٠٠١٣٦	Lalive in Qatar LLC	٢٠١١/٠٣/٢٨	خدمات مهنية (قانونية)
٥٥.	٠٠١٣٨	Baker & McKenzie LLP	٢٠١١/٠٤/١٧	خدمات مهنية (قانونية)
٥٦.	٠٠١٣٩	Regester Larkin Limited	٢٠١١/٠٥/١٩	خدمات مهنية (استشارات)
٥٧.	٠٠١٤٤	K&L Gates LLP	٢٠١١/٠٨/٢٣	خدمات مهنية (قانونية)
٥٨.	٠٠١٤٦	Bennett Jones (Middle East) LLP	٢٠١١/١٠/١٠	خدمات مهنية (قانونية)
٥٩.	٠٠١٤٨	MAYHOOLA FOR INVESTMENTS (QFC) - LLC	٢٠١١/١٠/٢٥	الأعمال التجارية الخاصة بالشركات القابضة
٦٠.	٠٠١٤٩	Herbert Smith Freehills Middle East LLP	٢٠١١/١١/٢٤	خدمات مهنية (قانونية)
٦١.	٠٠١٥٠	DIC Holding LLC	٢٠١٢/٠١/٢٩	الأعمال التجارية الخاصة بالشركات القابضة
٦٢.	٠٠١٥٢	Neo Holding LLC	٢٠١٢/٠٤/١٠	الأعمال التجارية الخاصة بالشركات القابضة
٦٣.	٠٠١٥٣	Retiro Holding LLC	٢٠١٢/٠٤/١٠	الأعمال التجارية الخاصة بالشركات القابضة

الملحق ١ - التراخيص السارية حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٢، وتشمل الشركات المصرح لها والشركات المرخصة (غير المنظمة)

	رقم الرخصة	اسم الشركة	تاريخ الترخيص	الأنشطة المسموح بها - غير المصرّح لها
٦٤.	٠٠١٥٤	Pinsent Masons LLP - QFC Branch	٢٠١٢/٠٤/٣٠	خدمات مهنية (قانونية)
٦٥.	٠٠١٥٥	Booz Allen Hamilton Inc. - QFC Branch	٢٠١٢/٠٤/٣٠	خدمات مهنية (استشارات)
٦٦.	٠٠١٥٦	Al-Rayyan Holding LLC	٢٠١٢/٠٥/٠٩	الأعمال التجارية الخاصة بالشركات القابضة
٦٧.	٠٠١٥٧	Wakra Holding LLC	٢٠١٢/٠٥/٠٩	الأعمال التجارية الخاصة بالشركات القابضة
٦٨.	٠٠١٥٨	WoK Holding LLC	٢٠١٢/٠٥/٠٩	الأعمال التجارية الخاصة بالشركات القابضة
٦٩.	٠٠١٥٩	Protiviti Member Firm Qatar LLC	٢٠١٢/٠٥/١٠	خدمات مهنية (استشارات)
٧٠.	٠٠١٦٠	MasterCard Qatar LLC	٢٠١٢/٠٦/٢١	الأعمال التجارية الخاصة بأنشطة المكاتب الإدارية
٧١.	٠٠١٦١	52 Champs Elysees Holding LLC	٢٠١٢/٠٦/٢٥	الأعمال التجارية الخاصة بالشركة القابضة
٧٢.	٠٠١٦٤	NEXtCARE Lebanon SAL - QFC Branch	٢٠١٢/٠٨/١٥	الخدمات المهنية (إدارة التأمين وإعادة التأمين لدى الطرف الثالث)
٧٣.	٠٠١٦٥	QIC Capital LLC	٢٠١٢/٠٩/١١	الأعمال التجارية الخاصة بالشركات القابضة
٧٤.	٠٠١٦٧	Robert Half International (Dubai) Ltd. - QFC Branch	٢٠١٢/١٢/٠٦	خدمات المهنية (استشارات توظيف)
٧٥.	٠٠١٦٨	APCO Worldwide LLC	٢٠١٢/١٢/٠٦	الخدمات المهنية (استشارات)
٧٦.	٠٠١٦٩	Qatar Holding USA LLC	٢٠١٢/١٢/١٦	الأعمال التجارية الخاصة بالشركات القابضة

الملحق ٢ - ملخص عن الشركات المرخصة والأفراد المعتمدين للسنوات الخمس الأخيرة

الشركات المرخصة

عدد الشركات المرخصة حتى ٣١ ديسمبر	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
الشركات المنظمة	٥٧	٦٤	٥٩	٦٤	٦٣
الشركات غير المنظمة	٤٢	٤٧	٤٥	٥٩	٧٦
المجموع	٩٩	١١١	١٠٤	١٢٣	١٣٩

ملاحظة: تشمل الأرقام لسنة ٢٠١٢ كل الهيئات التي حصلت على ترخيص صحيح من هيئة مركز قطر للمال، سواء كان ناشطاً أو غير ناشط.

الأفراد المعتمدون

عدد الأفراد المعتمدين حتى ٣١ ديسمبر	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
المجموع	٤٦٠	٥٢١	٥٠١	٥٦١	٥٤٩

النموذج	الوصف	وتيرة التقديم
BR000	إعلان	مع أي نتيجة/نتائج
BR100	ميزانية عمومية	شهري
BR110	الأنشطة خارج الميزانية العمومية	شهري
BR111	تحليل أنشطة المشتقات	شهري
BR112	تحليل المنتجات الإسلامية	شهري
BR200	بيان بالدخل	شهري
BR300	ملخص عن المخاطر الإئتمانية	شهري
	- ملخص عن المخاطر الإئتمانية المختارة المتعلقة بالمعلومات	
	- النسب الأساسية المتعلقة بنوعية الأصول	
	- ملخص عن الإنكشاف الإئتماني داخل وخارج الميزانية العمومية	
BR310	التصنيف والقصور الإئتماني	شهري
	- التصنيف والقصور الإئتماني	
	- إصلاح القصور الإئتماني (BS&IS)	
	- الإنكشاف الإئتماني المعاد هيكلته	
BR320	التخفيف من مخاطر الإئتمان	ربعي
BR330	التركيز على مخاطر الإئتمان	ربعي
	- ملخص عن الإنكشافات الكبيرة	
	- أكبر عشرة إنكشافات	

النموذج	الوصف	وتيرة التقديم
	- إنكشافات الطرف المعني	
	- الإنكشافات ما بين البنوك	
BR340	توزيع مخاطر الإئتمان	ربعي
	- التوزيع القطاعي	
	- التوزيع الجغرافي	
BR350	مخاطر الإئتمان – الأصول التي تم شراؤها	نصف سنوي
BR400	مخاطر السيولة	شهري
	- عدم التوافق في الميزانية التعاقدية	
	- عدم التوافق في الميزانية سيناريو الأعمال الاعتيادية	
	- عدم التوافق في الاجتهاد المحدد للبنك	
	- الموارد المتوفرة لتمويل الضغط	
	- تركيز تمويل الإيداع	
	- سلم الإستحقاق التعاقدي للعملات الأجنبية	
	- التغيير المرتقب في الأعمال	
	- العمليات بين البنوك	
BR500	مخاطر السوق	شهري
BR510	مخاطر معدّل الفائدة: دفتر البنك	شهري
	- الثغرات في إعادة التسعير الثابت	
	- حساسية معدل الفائدة- دفتر البنك	

النموذج	الوصف	وتيرة التقديم
BR600	كفاية رأس المال	ربعي
	- ملخص عن المعلومات في ما يتعلق بكفاية رأس المال	
	- الرأس المال المؤهل والأموال الإحتياطية	
BR610	كفاية رأس المال	ربعي
	- متطلبات الرأس المال الإئتماني: الأسلوب الموحّد	
	أ. الإنكشافات داخل الميزانية العمومية	
	ب. الإنكشافات خارج الميزانية العمومية	
BR620	كفاية رأس المال	ربعي
	- متطلبات رأس مال مخاطر السوق: الأسلوب الموحد	
	أ. مخاطر الأدوات التي تحتمل الفائدة	
	ب. حقوق الملكية ومخاطر مؤشرات حقوق الملكية	
	ج. مخاطر العملات الأجنبية والذهب	
	د. مخاطر السلع	
	ه. مخاطر الخيارات	
BR630	كفاية رأس المال	ربعي
	- متطلبات المخاطر التشغيلية لرأس المال: أسلوب المؤشر الأساسي	

للإتصال بهيئة تنظيم مركز قطر للمال:
الطابق ١٤، برج مركز قطر للمال، ص.ب. ٢٢٩٨٩، الدوحة، قطر | الهاتف: ٦٨٨٨ ٤٤٩٥ ٩٧٤+ | فاكس: ٦٨١٨ ٤٤٩٥ ٩٧٤+ | البريد الإلكتروني: info@qfcra.com | الموقع الإلكتروني: www.qfcra.com

★

هذا التقرير السنوي خالٍ من الكربون

هذا التقرير من إنتاج سمارت ميديا، شركة التقارير السنوية. وقد تم تخفيض الغازات الحابسة للحرارة الناجمة عن الكتابة والتصميم والتصوير والإنتاج والإدارة والورق والطباعة المتصلة بالتقرير، وذلك باستخدام مكافئات كربون تم التحقق منها.

SMART MEDIA
The ANNUAL REPORT Company
www.smart.lk

PARTNER Carbonfree Carbonfund.org
www.carbonfund.org

إنتاج سمارت★ميديا شركة التقارير السنوية ©حقوق الطبع والنشر محفوظة

هيئة تنظيم
مركز قطر للمال